

The Islamic University–Gaza
Deanship Research and Graduate Studies
Faculty of Commerce
Master of Accounting & Finance



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير المحاسبة والتمويل

واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها

The Reality of the Palestinian Banking System Application for Basel Accords and their Updates

إعداد الباحث

حمدي محمد حمدي مصبح

إشراف

الأستاذ الدكتور

سالم عبد الله حلس

قُدِّمَ هَذَا البَحْثُ إِسْتِكْمَالاً لِإِمْتِنَانِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ
فِي بَرنامِجِ المَحاسِبَةِ وَالمَمويلِ بِكَلِيةِ التِجارَةِ فِي الجَامِعَةِ الإِسْلامِيَةِ بِغَزَّةِ

يناير 2018 - ربيع الآخر 1439

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها

The reality of the application of the Palestinian banking system for Basel accords and its updates

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	حمدي محمد مصبح	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:



الرقم: ج س غ / ٣٥
Ref:
التاريخ:
Date: م ٢٠١٨ / ٠٢ / ١٨

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة للباحث/ حمدي محمد حمدي مصبح لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لإتفاقيات بازل وتطوراتها

The Reality of the Palestinian Banking System Application for Basel Accords and their Updates

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاربعاء ٢٢ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ الموافق ١٠/١٠/٢٠١٨ م الساعة الثانية عشرة ظهراً، في قاعة اجتماعات كلية التجارة (B301) اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	أ. د. سالم عبدالله حلس
.....	مناقشاً داخلياً	أ. د. يوسف حسين عاشور
.....	مناقشاً خارجياً	أ. د. علي عبد الله شاهين

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح للباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم المحاسبة والتمويل. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية



ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها وصولاً إلى بازل III، وذلك من خلال تحليل المتغيرات التي تعكس واقع هذا التطبيق، إلى جانب التعرف على المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني ومعرفة مدى استعداد المصارف والبنوك الفلسطينية لتطبيق اتفاقيات بازل.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الإستبانة للوصول إلى النتائج، وكان من أهم نتائج الدراسة أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يتوفر فيه المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وما طرأ عليها من تطورات بالإضافة إلى توفر سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها، كذلك يتم تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق كما يتم تطبيق كل من نسبة الرافعة المالية ونسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة مضي سلطة النقد الفلسطينية قدماً نحو تطبيق مقررات لجنة بازل وما يطرأ عليها من تطورات وذلك بغرض النهوض بالجهاز المصرفي الفلسطيني الذي يتسم بارتفاع درجة المخاطر المتعلقة بأدائه في ظل المتغيرات الإقتصادية والسياسية المرتبطة به، مع التشديد على ضرورة التزام البنوك والمؤسسات المالية في الجهاز المصرفي الفلسطيني بالتعليمات الصادرة عن سلطة النقد، مع ضرورة العمل على تطوير أداء الموظفين العاملين في البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال عقد دورات تدريبية مستمرة والتي من شأنها العمل على رفع كفاءتهم والنهوض بأدائهم، بالإضافة إلى ضرورة قيام المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بالإحتفاظ برأس مال احتياطي بنسبة 2.5% من رأس المال الأساسي وذلك للتحوط من الأزمات المستقبلية.

Abstract

This study aims at identifying the reality of the application of the Palestinian banking system for Basel Accords and their updates up to Basel III. To achieve this aim, the researcher adopted the approach of analyzing the variables that reflect the reality of this application and identifying both the risks of the Palestinian banking system and the Palestinian banks' readiness for the application of Basel Accords.

The study applied the descriptive analytical approach. The questionnaire was used to measure the study variables in order to come up with the study results. The most important results of the study were as follows: the Palestinian banking system has the minimum requirements of the capital adequacy and its recent developments, as well as the availability of control policies required to face risks in accordance with the decisions and updates provided by Basel committee. Also, stringent procedures are applied to achieve market commitment. This is in addition to the application of financial leverage and liquidity ratio in accordance with the decisions and developments of Basel committee.

The most important recommendations of the study are as follows: the need for the Palestinian Monetary Authority to move forward towards the application of the decisions and updates made by Basel committee in order to promote the Palestinian banking system. This is essential because this system is characterized with a high degree of risk for its performance under the current economic and political circumstances. Moreover, the study emphasized the need of banks and financial institution at the Palestinian banking system to abide by the instructions issued by the Monetary Authority. In addition, there is a need to develop the performance of employees in banks operating in the Palestinian banking system through offering them regular training courses. The aim of such courses is to improve the employees' efficiency and to uplift their performance. The study also emphasized the need for banks operating in the Palestinian banking system to maintain a reserve capital of 2.5% of the primary capital in order to hedge against future crises.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

[المجادلة:11]

الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى

أحباء قلبي.... والديّ الأعرء.... عنوان العطاء

من كانوا عوناً لي بالمجهود والدعاء

إلى

اخواني الأعرء (معتز، أحمد، سعيد)

أخواتي الغاليات (هلا، رؤى)

إلى

بنات أخي ومهجات قلبي (زينة، ريما)

إلى أصدقائي الأعرء

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾^{١٩}
[النمل: 19]

في البداية أشكر الله العلي القدير الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع، كما
يشرفني أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى الأستاذ الدكتور / سالم عبدالله حلس
على تفضله وإشرافه على هذا العمل وما قدمه من نصح وإرشاد طيلة فترة البحث.
كما أتقدم بالشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور / يوسف حسين عاشور.

الأستاذ الدكتور / علي عبد الله شاهين.

لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة واثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة
والشكر موصول الى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في إعداد هذا البحث من
قريب أو من بعيد راجياً المولى عز وجل أن يجازيهم خير الجزاء.

الباحث

حمدي محمد مصبح

فهرس المحتويات

ب	إقرار
ث	ملخص الدراسة
ج	Abstract
خ	الإهداء
د	شكر وتقدير
ذ	فهرس المحتويات
س	قائمة الجدوال
ش	قائمة الملاحق
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2	1.1 المقدمة
3	1.2 مشكلة الدراسة
3	1.3 متغيرات الدراسة
3	1.4 فرضيات الدراسة:
4	1.5 أهداف الدراسة:
4	1.6 أهمية الدراسة:
5	1.7 الدراسات السابقة:
5	1.7.1 الدراسات باللغة العربية
16	1.7.2 الدراسات باللغة الأجنبية:
20	1.7.3 التعقيب على الدراسات السابقة:
22	الفصل الثاني متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات اتفاقية بازل
23	2.1 مقدمة:
23	2.2 نشأة وتطور مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهدافها:
25	2.3 مهام وأساسيات مقررات لجنة بازل :
26	2.4 رأس المال وفقاً لمفهوم بازل
28	2.5 الأخطار الائتمانية حسب بازل I
28	2.5.1 تصنيف الدول
29	2.5.2 تحديد أوزان المخاطر
29	2.6 الجوانب الإيجابية والسلبية في اتفاقية بازل I

2.7	التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل ا وصولاً إلى بازل II :	31
2.8	وفي ضوء ما سبق يمكن النظر إلى اتفاقية بازلII من خلال توفر ثلاثة دعائم أساسية هي:	31
2.8.1	الحدود الدنيا لكفاية رأس المال	32
2.8.2	المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال	41
2.8.3	انضباط السوق	42
46	الفصل الثالث مقررات لجنة بازلIII	
3.1	مقدمة:	47
3.2	أسباب ظهور لجنة بازل III	47
3.3	الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III	49
3.4	محاوّر اتفاقية بازل III:	52
3.5	مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل III)	56
3.6	تأثير اتفاقية بازل III على النظام المصرفي:	57
60	الفصل الرابع واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لمقررات بازل وتطوراتها	
4.1	مقدمة:	61
4.2	مكونات رأس المال الرقابي في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفق مقررات بازل	61
4.3	تطبيق البنوك لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل	63
4.4	تطبيق البنوك لنسبة الرفع المالي وفق مقررات بازل	67
4.5	تطبيق البنوك لنسبة السيولة وفق مقررات بازل	68
69	الفصل الخامس الطريقة والإجراءات	
5.1	المقدمة:	70
5.2	منهج الدراسة:	70
5.3	طرق جمع البيانات:	70
5.4	مجتمع الدراسة:	71
5.5	عينة الدراسة:	71
5.6	أداة الدراسة:	71
5.7	ثبات الإستبانة Reliability:	78
5.8	الأساليب الإحصائية المستخدمة:	79
81	الفصل السادس تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها	
6.1	المقدمة:	82
6.2	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية	82
6.3	اختبار فرضيات الدراسة	84

96	الفصل السابع النتائج والتوصيات
97	7.1 النتائج
98	7.2 التوصيات:
99	المصادر والمراجع
105	الملاحق

قائمة الجداول

- جدول (2.1): الوزن الترجيحي للقروض الممنوحة للجهات السيادية 34
- جدول (2.2): الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والداخلي المتقدم 37
- جدول (2.3): خطوط الأعمال المصرفية ومؤشرات تطبيق معامل بيتا 40
- جدول (3.1): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III 51
- جدول (3.2): مراحل تنفيذ مقررات بازل III 56
- جدول (4.1): تقييم نسبة كفاية رأس المال لبنك فلسطين 64
- جدول (4.2): تقييم نسبة كفاية رأس المال لبنك الإسلامي الفلسطيني 64
- جدول (4.3): تقييم نسبة كفاية رأس المال لبنك القدس 65
- جدول (4.4): تقييم نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني 65
- جدول (4.5): تقييم نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي العربي 66
- جدول (4.6): تقييم نسبة كفاية رأس المال لبنك الإستثمار الفلسطيني 66
- جدول (4.7): نسبة الرفع المالي للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني 67
- جدول (4.8): نسبة السيولة للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني 68
- جدول (5.1): حصر عينة الدراسة 71
- جدول (5.2): درجات مقياس ليكرت الخماسي 72
- جدول (5.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني " 74
- جدول (5.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني " 75
- جدول (5.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق " 76
- جدول (5.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني " 77
- جدول (5.7): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة 78
- جدول (5.8): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة 79
- جدول (5.9): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي 80
- جدول (6.1): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 82
- جدول (6.2): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص 82
- جدول (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 83
- جدول (6.4): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس 83
- جدول (6.5): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة 84

- جدول (6.6): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني " 85
- جدول (6.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني " 88
- جدول (6.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق " 90
- جدول (6.9): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني " 93

قائمة الملاحق

- ملحق رقم (1): الإستبانة..... 106
- ملحق رقم (2): رسالة تسهيل المهمة..... 113
- ملحق رقم (3): قائمة بأسماء المحكمين..... 114

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يتعرض النشاط المصرفي إلى العديد من المخاطر، التي تتزايد وتيرتها مع التطور الذي تشهده التغيرات الإقتصادية والتقنية في العالم الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالأساليب والطرق التي تسهم في التغلب على تلك المخاطر، من هنا جاء الإتفاق على إدارة هذه المخاطر في ظل معايير واتفاقيات دولية، فكانت اتفاقية بازل I عام 1988م، التي نصت على وضع الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، وبعد عدة سنوات من تطبيقها تم تعديلها بسبب تغير طبيعة المخاطر وكبر حجمها فكانت اتفاقية بازل II، التي نصت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة الى دعم دور الجهات الرقابية وزيادة شفافية السوق، وكان من المتوقع تدعيم وزيادة استقرار النظام المصرفي مع تطبيقها مطلع سنة 2007م، لولا الأزمة المالية الأخيرة، وهو ما دفع الجهات المعنية إلى مراجعة بنود ومقترحات اتفاقية بازل II لتتم بعد ذلك اتفاقية بازل III والتي تحمل في طياتها مقترحات ومعايير رقابية جديدة (حياة، 2013م).

وعلى الرغم من أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يعاني من كثير من التحديات والضعف نتيجة الحصار الذي يفرضه الاحتلال الاسرائيلي على السلطة الفلسطينية إلا أنه يسعى إلى التغلب على هذه التحديات من خلال مواكبة الانظمة المصرفية العالمية، حيث تسعى سلطة النقد والتي تعتبر أساس الجهاز المصرفي الفلسطيني، بالنهوض بهذا الجهاز من خلال تطبيق المقررات التي جاءت بها اتفاقية بازل وما طرأ عليها من تغييرات وتحسينات (محمد، 2012م). لذلك فإن هذا النظام مطالب بمسايرة الأنظمة العالمية والعمل على تطبيق المقومات التي جاءت بها اتفاقية بازل حتى يصبح هذا النظام قادرا على إثبات وجوده في السوق بما يتلاءم مع طبيعة التطورات التي تفرضها الأسواق المالية والنقدية العالمية، وعليه فإن هذه الدراسة تأتي في محاولة لدراسة واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقية بازل وتطوراتها على الساحة الفلسطينية.

1.2 مشكلة الدراسة

تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل.

وتبرز المشكلة في التساؤل التالي:

ما هو واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل؟

وبناءً على السؤال الرئيسي تم صياغة الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني؟
- 2- ما مدى توفر وتطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني؟
- 3- ما مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق؟
- 4- ما مدى تطبيق نسبة الرافعة المالية في الجهاز المصرفي الفلسطيني؟
- 5- ما مدى توفر متطلبات نسب السيولة وأسس مراقبتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني؟

1.3 متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة:

- 1- المتطلبات الدنيا وكفاية رأس المال
- 2- الرافعة المالية
- 3- السيولة
- 4- تغطية المخاطر ومراقبتها
- 5- انضباط السوق

المتغير التابع:

واقع تطبيق الجهاز المصرفي لاتفاقيات بازل.

1.4 فرضيات الدراسة:

- 1- يتوفر في الجهاز المصرفي الفلسطيني المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال.
- 2- يتم تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- 3- يتم تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق.
- 4- يتم مراعاة تطبيق نسبة الرافعة المالية في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

5- تتوفر متطلبات نسبة السيولة وأسس مراقبتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

1.5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- 1- معرفة مدى تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل.
- 2- الكشف عن مدى تأثير اتفاقيات بازل على الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- 3- تحديد مدى التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق اتفاقيات بازل.
- 4- التعرف على المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- 5- معرفة مدى استعداد المصارف والبنوك الفلسطينية لتطبيق مقررات بازل.

1.6 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تلقي الضوء على كيفية قيام الجهاز المصرفي الفلسطيني بتطبيق مقررات بازل وتطوراتها، وبالتالي تقديم المقترحات المناسبة لتعزيز وتدعيم الجوانب الايجابية لهذه المقررات ومعالجة السلبيات، وتتزايد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للجهاز المصرفي مع تزايد الازمات المالية وما إذا كانت تتمتع بالقدرة على مواجهتها وتجنب الخسائر الناجمة عنها.

ولتحقيق تلك الأهداف يسعى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى مواجهة العديد من المخاطر من خلال تطبيق العديد من المعايير من بينها المعايير الصادرة عن لجنة بازل وتطوراتها.

حيث أنه ومن خلال تطبيق مقررات بازل وتطوراتها التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية سيكون بمقدور الجهاز المصرفي الفلسطيني القدرة على تعزيز صلابة هذا الجهاز والنهوض به، حيث تطرح هذه الاتفاقية معايير جديدة لرأس المال والديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

1.7 الدراسات السابقة:

1.7.1 الدراسات باللغة العربية

1. دراسة (العيساوي، وعبيد الله، 2017م). بعنوان: "معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة وأثر تطبيقها على البنوك الجزائرية دراسة حالة (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية)"

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير لجنة بازل ومسايرتها للنظام المصرفي العالمي، بالإضافة إلى عرض أهم ما جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية ابتداءً من اتفاقية بازل I والتعديلات التي اجريت وصولاً إلى بازل II و III، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والإحصائي حيث تم الاستعانة بالإستبانة.

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تتبنى وتطبق مقررات بازل II المتعلقة بالإحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في حين انها لم تطبق الركيزة الثالثة المتعلقة بإنضباط السوق بسبب افتقار الجزائر لسوق مالي نشط، كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية لم تطبق مقررات بازل III بعد.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة احتفاظ البنوك الجزائرية بنسبة سيولة مناسبة وكافية لمواجهة سحبات العملاء المفاجئة، كما انه يجب استخدام طرق لتقدير مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وذلك بهدف إدراجها في حساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك، بالإضافة إلى ضرورة ان تطبق البنوك الجزائرية الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر فيما يخص تطبيق مقررات بازل III لكي تدخل حيز التنفيذ.

2. دراسة. (مقدم، وطراد، 2016م). بعنوان: "أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الحوكمة ومتطلباتها بالإضافة إلى توضيح ما جاءت به لجنة بازل في إطار الحوكمة المؤسسية في البنوك وأيضاً اكتشاف مدى التزام البنوك الجزائرية بقواعد الحوكمة في البنوك وأخيراً إظهار الآثار الإيجابية المترتبة على تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي من خلال التطرق لتطور القطاع المصرفي الجزائري، وكذلك المنهج الوصفي كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للحوكمة المؤسسية في البنوك.

وأوضحت نتائج الدراسة أن نجاح الحوكمة في البنوك يتطلب التطبيق السليم لقواعدها، والتي تعتمد على رقابة البنك المركزي وإدارة البنك بحد ذاته، أيضا ان الحوكمة في القطاع المصرفي هي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، كما خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة في البنوك ضروري حتى تكون منافسة بين البنوك وبالتالي الحفاظ على استمراريته وأن قواعد الحوكمة صالحة للتطبيق في كل مؤسسة مهما كان نوعها، وأخيراً ان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي يقوم على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في دفع البنوك التجارية إلى تطبيقها كما أوصت به لجنة بازل.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة العمل على نشر مفهوم الحوكمة المؤسسية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة والجمهور، والعمل على تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك وتكون تحت إشراف البنك المركزي، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع بالإلتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

3. دراسة (غانية، 2015م). بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل II و III دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية (البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي)

هدفت الدراسة الى التعرف على المخاطر المصرفية في الجزائر وعملية إدارة هذه المخاطر بالإضافة الى إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي وأيضا عرض أهم ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل بدءا من بازل I والتعديلات التي أجريت عليها وصولا الى بازل II و III واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي الإحصائي في الوصول الى النتائج حيث تم الإستعانة بالإستبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر المصرفية تتمثل في وجود تنظيم متكامل يهدف الى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتتم هذه العملية من خلال تحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها وكذلك اعداد التقارير عنها وإرسالها لمجلس الادارة , بالإضافة إلأن حدوث الأزمة المالية العالمية كشف عن قصور ونقص ليس فقط في اتفاقية بازل بل حتى في النظام المصرفي الامريكي , مما أدى بأعضاء لجنة بازل لإصدار اتفاقية ثالثة لترفع الحد الأدنى لرأس المال ليصبح 10.5% وتدخل الرافعة المالية بنسبة 3% وتضع نسبتيّن للسيولة.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة نشر الوعي الثقافي لموظفين البنك وإقامة دورات تكوينية لهم للتعرف على أهمية إدارة المخاطر المصرفية في البنك وكيفية استخدام تقنياتها ، بالإضافة الى استخدام طرق لتقدير مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وذلك بهدف إدراجها في حساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك.

4. دراسة (سلمي، 2015م). بعنوان: "مدى توفر المتطلبات الرقابية والإشرافية وفق مقررات بازل III دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق مقررات بازل III، بالإضافة الى بيان دور سلطة النقد الفلسطينية كجهة مشرفة على المصارف في تطبيق مقررات بازل III، ولتحقيق ذلك تم إجراء تحليل للبيانات الواردة بالتقارير السنوية والمنشورة للبنوك المحلية العاملة في فلسطين للفترة من 2013-2014، وكذلك تصميم استبانة لهذا الغرض وتم توزيعها على الموظفين المعنيين بمتابعة لجنة بازل لدى البنوك المحلية العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية.

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها تتوافر المتطلبات الدنيا لرأس المال وفق مقررات بازل III في البنوك المحلية العاملة في فلسطين بالإضافة الى توفر متطلبات تطبيق نسبة السيولة وفق مقررات بازل III في القطاع المصرفي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة مضي سلطة النقد الفلسطينية قدما في تطبيق اتفاقية بازل III على الجهاز المصرفي الفلسطيني وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية ولتحقيق الاندماج السريع مع المنظومة العالمية المصرفية واكتساب، وضرورة إنشاء هيئة مستقلة متخصصة في الجانب المصرفي والمالي تقوم بتقييم البنوك والمؤسسات المالية تستعين بها سلطة النقد في متابعة التزامات البنوك في مجال التمويل المصرفي.

5. دراسة (سعاد، 2015م) بعنوان: "متطلبات إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية للتوافق مع متطلبات بازل."

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المعايير التي جاءت بها اتفاقية بازل بغرض مواجهة المخاطر والارتقاء بالعمل المصرفي، ومعرفة موقع الجهاز المصرفي الجزائري من هذه المعايير ليتم تصحيح النقائص وتدعيم الإيجابيات، وذلك لما تمنحه من مزايا في حالة تطبيقها للجهاز

المصرفي في مجال تقدير المخاطر ومواجهتها، والدخول ضمن المنافسة الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها ان لجنة بازل للرقابة المصرفية لعبت دورا بارزا في التطور الذي تحقق في مجال الرقابة على البنوك وذلك بإصدار العديد من الوثائق في هذا المجال، كما أن مباشرة الجزائر تحرير القطاع المالي والمصرفي جاء في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية التي تم اتباعها مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، بهدف التحول الى نظام الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، أيضا توصلت الدراسة الى ان البنوك الجزائرية تعاني من قصور وضعف في هيكلها والتي يجب مواجهتها من ضمنها ضعف الإطار القانوني والضعف التكنولوجي وعدم استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة.

وقد اوصت الدراسة بضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية وتعميقها لمواكبة المستجدات والتطورات المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية العالمية، وضرورة احترام البنوك والمؤسسات المالية للنظم والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية المتعلقة بسيرها والتنظيم الحذر لها، وايضا مباشرة في تنفيذ المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أقرتها لجنة بازل باعتبارها أساس النظام المصرفي.

6. دراسة (شحادة، وآخرون، 2015م). بعنوان: "مساهمة قواعد بازل في إدارة مخاطر المنظمات المصرفية دراسة حالة مصرف عودة سوريا"

هدفت الدراسة إلى بيان دور قواعد بازل في دعم استمرارية المنظمات المصرفية السورية، وذلك من خلال التعرف على أهم المخاطر المصرفية وكيفية تناولها لمعيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية والتطورات التي مر بها عقب الأزمات المالية المتعددة وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول الى النتائج النهائية للدراسة.

وخلصت الدراسة الى أن المصرف يطبق قواعد بازل II وحقق معدلات كفاية لرأس المال تجاوزت النسبة المقررة (8%) الأمر الذي يعكس وجود قاعدة متينة لرأس المال قادرة على امتصاص الصدمات ودعم استمرارية المصرف.

وأوصت الدراسة بضرورة صدور قرار من مجلس النقد والتسليف يلزم المصارف السورية بالعمل على تطبيق متطلبات بازل 3 بشكل تدريجي وعلى فترات محددة تتسجم مع توصيات لجنة بازل الأمر الذي يدعم استمرارية المصارف السورية، ويزيد من ثقة المصارف الخارجية في التعامل معها.

7. دراسة (يونس، 2015م). بعنوان: تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المال السعودي خلال الفترة 2008-2013م.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الفروقات الجوهرية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك التقليدية عنها في البنوك الإسلامية، كما انها هدفت إلى معرفة نوع العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال من جهة وكل من رأس المال النظامي والمخاطر من جهة أخرى في العمل المصرفي، أيضاً التعرف على مدى تأثير رأس المال النظامي والمخاطر على كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013م، واستخدمت الدراسة المنهج الإستقرائي التحليلي في الوصول الى النتائج.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها تأثر مقررات بازل I و II بالأزمات المالية إلى حد كبير خاصة بالأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008م، مما جعلها تصدر اتفاقية بازل III ، يختلف حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، كما أن حساب كفاية رأس المال يختلف نسبياً في البنوك الإسلامية عنه في البنوك التقليدية نظراً للاختلاف الجوهري بينهما في طبيعة العمل.

وأوصت الدراسة بضرورة استغلال البنوك الإسلامية للمعايير الصادرة عن الهيئات الدولية الإسلامية المعترف بها دولياً، ذلك لأن هذه المعايير قد صرفت لأجلها هذه الهيئات الكثير من الجهد الفكري والمالي، كما أوصت الدراسة بضرورة عمل البنوك على تطبيق أساليب متقدمة في قياسها للمخاطر (ائتمانية وسوقية وتشغيلية) والعمل على تحسين أدائها المال من جانب الربحية ومن جانب المخاطرة لان ذلك يجعلها ترفع من رأس المال النظامي من خلال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات وبالتالي تحقق نسب كفاية رأس المال أعلى.

8. دراسة (حسينة، 2014م) بعنوان: "تحسين فاعلية النظام البنكي الجزائري في ظل مقررات لجنة بازل" دراسة حالة بنك الخليج الجزائري.

هدفت الدراسة إلى بيان مختلف المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري بالإضافة الى ابراز مراحل الإصلاحات المصرفية في الجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول الى نتائج الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها ان اتفاقية بازل II جاءت لتدعيم صلابة النظام البنكي الجزائري عن طريق توسيع قاعدة المخاطر المأخوذة بعين الاعتبار، وأن تطبيق النظام البنكي الجزائري لاتفاقية بازل III يشكل تحديا وفرصة في آن واحد، فهو فرصة لتطوير ذاته سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة، وذلك لتطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر والتقليل من نسبة القروض المتعثرة.

وأوصت الدراسة لضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية، وضرورة مواكبة البنوك الجزائرية المعايير الدولية في يتعلق بكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر واحترام مقررات لجنة بازل.

9. دراسة (خديجة وطالب، 2014م) بعنوان: "إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل III دراسة حالة ولاية سعيدة في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى بحث منهجية إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية، كما أنها هدفت إلى تحديد المقومات اللازمة في البنوك التجارية لتطبيق الأساليب المعاصرة والواردة في اتفاقية بازل الجديدة لتحديد وقياس المخاطر، بالإضافة إلى دراسة إمكانية إدارة المخاطر في العمليات المصرفية وكيفية إدارتها وفق معايير بازل III. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية وما مدى إمكانية تطبيق معايير بازل III

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن اتفاقية بازل II جاءت لتدعم متانة وصلابة النظام المصرفي عن طريق توسيع قاعدة المخاطر المأخوذة بعين الاعتبار، بالإضافة إلى التوصل إلى أن اتفاقية بازل الثانية كان لها دور في احداث الازمة المالية بإهمالها لبعض المخاطر وسوء تطبيق البنوك لتوصياتها. بالإضافة إلى ان تطبيق النظام المصرفي لاتفاقية بازل III سيشكل له فرصة لتطوير ذاته، سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة.

وأوصت الدراسة بضرورة احترام القواعد الصادرة عن أعلى سلطة وهي البنك المركزي من طرف باقي البنوك والمصارف، وايضاً توظيف قواعد محاسبة متطورة تعكس مصداقية النتائج المصرفية، بالإضافة إلى توفير خدمات ومنتجات مالية مصرفية بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة قادرة على مواجهة المخاطر.

10. دراسة (حياة، 2013م) بعنوان: "اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري"

هدفت الدراسة إلى تحليل الركائز الأساسية لاتفاقية بازل II وواقع تطبيقها بالبنوك الجزائرية، بالإضافة إلى دراسة أسباب الأزمة المالية المعاصرة على ضوء اتفاقية بازل II، وأيضا التعديلات التي جاءت بها بازل III والأثار المحتملة لتطبيقها على البنوك الجزائرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن اتفاقية بازل II جاءت لتدعم متانة وصلابة النظام المصرفي عن طريق توسيع قاعدة المخاطر المأخوذة بعين الاعتبار، كما أن تطبيق اتفاقية بازل III من المتوقع ان تكون لها آثار سلبية على النظام المصرفي خاصة في بداية تطبيقها، كما ان تطبيق النظام المصرفي لاتفاقية بازل III سيشكل له فرصة لتطوير ذاته، سواء بالنسبة للبنوك العمومية او الخاصة.

وأوصت الدراسة بضرورة المضي قدما في تطبيق اتفاقية بازل III على مستوى البنوك الجزائرية وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية، وأيضا استغلال البنوك الجزائرية فرصة تطبيق هذه الاتفاقية للخروج من نفق التخلف بتحديث أساليب عملها وزيادة مستوى توظيفاتها.

11. دراسة (مصبح، 2012م) بعنوان: " إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل III ."

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين، والوقوف على التدابير التي تقوم بها الإدارة المصرفية لتطوير وإدارة التعامل مع تلك المخاطر وفق الضوابط المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية حسب اتفاقية بازل، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وتم إعداد استبانة لهذا الغرض وتوزيعها على مسؤولي دوائر المخاطر في البنوك العاملة في فلسطين، وموظفي دائرة الرقابة والتفتيش لدى سلطة النقد الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى عدم توفر استراتيجيات كافية من قبل مجالس إدارة البنوك لإدارة المخاطر التشغيلية، ووجود بعض جوانب الضعف والقصور

في عمليات المتابعة لهذه المخاطر، إلى جانب انخفاض مستوى الاهتمام بالتقارير الواجب رفعها إلى الإدارة العليا للبنوك، مما قد يؤثر سلباً على كفاية ونوعية المعلومات التي تتلقاها الإدارة حول تلك المخاطر، وبالتالي التأثير على القرارات التي يمكن اتخاذها في هذا الخصوص.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بتطوير الآليات المتبعة لديها لتطوير نظم إدارة المخاطر التشغيلية، وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجال كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والإفصاح، والعمل على متابعة وتقييم مدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة تلك المخاطر والعمل على وجود استراتيجية متكاملة في مراقبتها، مع إعداد خطط طوارئ لمواجهة أية مشكلات محتملة ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها لظروف واحتياجات البنك والبيئة المحيطة.

12. دراسة (كاظم، وداغر، 2012م). بعنوان: "القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية - (بازل II)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على معيار بازل II وتحديد العوائق التي تواجه القطاع المصرفي العراقي في تطبيق معيار بازل II للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى تحديد أهمية هذه العوائق.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن تطبيق معيار بازل II من قبل القطاع المصرفي العراقي يستلزم معرفة معوقات تطبيق هذا المعيار وذلك من أجل معالجتها، وقد تبين من خلال الدراسة أن القطاع المصرفي العراقي يواجه العديد من المعوقات تتمثل في إهمال الحكومة لقطاع المصارف وعدم مواكبة العاملين في القطاع المصرفي لآخر المستجدات في عالم المصارف وأيضاً عدم وجود معاهد لتدريب العاملين في القطاع المصرفي وعدم تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية من قبل المصارف العراقية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إصدار التشريعات المصرفية التي من شأنها إلزام المصارف بالعمل وفق ترتيبات الإدارة الحديثة في المصارف المتطورة وخصوصاً من ناحية إدارة المخاطر والإفصاح، وأيضاً تبني العمل بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية من قبل

المصارف العراقية مع إضافة تعديلات عليها للتوافق مع البيئة العراقية، كما أوصت الدراسة بضرورة إنشاء معاهد متخصصة لتدريب العاملين في القطاع المصرفي.

13. دراسة. (بوحيزر، 2010م). بعنوان: "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II".

هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بالإضافة إلى التعرف على آلية حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر والممارسات السليمة في إدارتها والتعامل معها، وأيضاً معرفة مدى استعداد وكفاءة البنوك الإسلامية في الجزائر لتطبيق اتفاقية بازل II، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى دراسة حالة بعض البنوك الإسلامية من خلال الاستعانة بالتقارير السنوية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك المركزية قطعت أشواطاً كبيرة في تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق هذه الاتفاقية في أحسن الظروف في حين ما زالت بنوك مركزية أخرى لم تفكر حتى في إصدار تشريع لتبنيها ومنها الجزائر، أيضاً خضوع أنشطة إدارة المخاطر لوظيفة تدقيق فعالة ومستقلة في البنكين، مما يزيد من فعاليتها ويمكن من تحديد الانحرافات وتصحيحها في أوانها.

وأوصت الدراسة لضرورة الاهتمام بالبنوك الإسلامية والأخذ بعين الاعتبار لخصائصها من طرف البنوك المركزية بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها، وأيضاً التعاون لإنشاء مؤسسات لتقييم المخاطر المرتبطة بالبنوك الإسلامية وعملائها.

14. دراسة زيدان. (2010م). بعنوان: مدى تطبيق معايير بازل II على قطاع المصارف الخاصة في سوريا

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بلجنة بازل ومقرراتها والمعايير التي تقوم عليها والتطورات التي لحقت بانتقالها من مقررات بازل I إلى مقررات بازل II، ومدى تطبيق المصارف الخاصة في سوريا لهذه المقررات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الوصول إلى النتائج.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإطار الجديد لكفاية رأس المال يتجنب العديد من الثغرات والمشكلات القائمة في الإطار القديم، إذ يوجه المصارف نحو إدارة أفضل لرأس المال كما أنه يميز بشكل عادل بين مختلف أنواع القروض حسب جودتها وان

تصنيف الديون أمر جارته المصارف العربية بناء على توجيهات المصارف المركزية العربية وهذا تطور ايجابي على مستوى مواكبة الجهاز المصرفي العربي للتوجيهات الجديدة للجنة بازل. وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار تنقيحات المخاطر في عمليات الإقراض للبنوك العامة والخاصة العاملة في سوريا، بالإضافة إلى التحكم بحركة رأس المال وكذلك الحفاظ على قاعدة دخل ثابت ومتواصل وهذا يرتبط بشكل أساسي بضرورة تنوع المصارف لنشاطاتها إلى أبعد الحدود من الأعمال التقليدية كما في اتفاقية بازل الجديدة، أيضا ضرورة أن يتوفر للسلطة الرقابية السورية سلطة اتخاذ التدابير التصحيحية وفرض الغرامات على المصارف حسب خطورة أوضاعه.

15. دراسة. (الزعاوي، 2008م). " تطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة "

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم إطار تقييم كفاية رأس المال وفقاً لإتفاقية بازل وإمكانية تطبيقه على المصارف الإسلامية خاصة في ظل المطالبات المصرفية الدولية لتطبيق مقررات اتفاقية بازل، حيث تواجه المصارف مشكلات خاصة في كيفية قياس ملاءة رؤوس أموالها والتي ترجع بصورة أساسية إلى الطبيعة الخاصة لمصادر تلك الأموال، حيث لا تتطلب عائداً ثابتاً طكا في البنوك التقليدية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي وذلك من خلال تشخيص طبيعة المشكلة والعناصر المؤثرة فيها.

وخلصت الدراسة إلى ان تطبيق النموذج المقترح على المصارف الإسلامية وإختبار قدرته في قياس كفاية رأس المال يعتبر أداة نافعة في تحديد الملاءة لهذه البنوك، بالإضافة إلى ان النموذج الكمي المقترح يحدد العناصر المحاسبية وأوزانها في عملية القياس في ضوء الخصائص الوظيفية للمصارف الإسلامية.

واوصت الدراسة بضرورة تطبيق النموذج المقترح بغرض تحقيق متطلبات زيادة كفاءة وفعالية البيانات المالية المتعلقة بقواعد وأسس عملية احتساب كفاية رأس المال في المصرف الإسلامي والإفصاح لكافة الأطراف المشاركة في الإستثمار والتمويل بكافة أشكاله وصوره.

16. دراسة. (كلاب، 2007م). "دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدوافع والمبررات التي تستدعي تطبيق دعائم بازل II، بالإضافة إلى الوقوف على التحديات الداخلية التي قد تعترض سبيل المصارف العاملة في فلسطين في تطبيق دعائم بازل II، أيضاً التعرف على اعتبارات التطبيق العملي لها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعداد استبانة شملت على دوافع تطبيق دعائم بازل II والتحديات الداخلية والخارجية، وتم توزيعها على الإدارات العامة للمصارف العاملة في فلسطين وكذلك اللجنة المختصة بمتابعة لجنة بازل لدى سلطة النقد الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها تسعى المصارف إلى تطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات رقابية محلية و دولية، أيضاً تواجه كل من المصارف الوافدة والوطنية تحديات كبرى لتطبيق متطلبات بازل II تتمثل في عدم وجود خطة للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال.

وأوصت الدراسة لضرورة تعزيز سعي المصارف الوطنية والوافدة لتطبيق دعائم بازل II استجابة لمتطلبات دولية ثم رقابية من خلال التطبيق العملي لمعيار بازل II، وايضا تعزيز دافع تقوية واستقرار الجهاز المصرفي لدى المصارف الوطنية والوافدة من خلال التطبيق العملي لبازل II.

17. دراسة. (السيقلي، 2005م): "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية."

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى إلتزام سلطة النقد الفلسطينية بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1997 وكذلك المعايير الأساسية المعتمدة في 1999م وتم استخدام استبانة للوصول الى النتائج النهائية حيث تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مراقبة المصارف بسلطة النقد الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها ان البيئة القانونية المصرفية والتعليمات المصرفية في فلسطين توفر بإجمال ظروفًا وشروطاً مناسبة لقيام سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة ومعاييرها الأساسية، ومن الناحية العملية ظهر أن هناك التزام بشكل

عام من قبل سلطة النقد الفلسطينية في ممارستها الرقابية على المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة.

وقد خلصت الدراسة الى ضرورة توفير تعليمات ونصوص مصرفية قانونية واضحة تتناول النقض الذي أظهره البحث بشأن بعض معايير مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في عمل سلطة النقد الرقابي. إضافة الى أهمية اعتماد ترجمة رسمية لها ولمعاييرها لتشكل مستنداً مصرفياً هاماً ووثيقة هامة لكل المصرفيين.

1.7.2 الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة (Alrgaibat&AlFawwaz,2016) بعنوان:

Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-2013.

كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الأردني للفترة من 2000-2013م

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كفاية رأس المال في النظام المصرفي الأردني للفترة 2000-2013م، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد كفاية رأس المال في النظام المصرفي الأردني إعتماًداً على البيانات التي تم الحصول عليها من سوق عمان للأوراق المالية والبنك المركزي الأردني ووزارة المالية الأردنية للفترة من 2000-2013م.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وكُل من السيولة ومخاطر الائتمان والإستثمارات في محفظة الأوراق المالية، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال ومخاطر رأس المال.

وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة التخطيط الإستراتيجي والقدرة الإدارية للإستفادة من أي زيادة في رأس المال وذلك لزيادة الأرباح، بالإضافة إلى ضرورة تطوير أساليب تقييم مخاطر السوق والتشغيل، بحيث يتم إدراجها في حساب نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف التجارية، أيضاً ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول كفاية رأس مال المصارف التجارية الأردنية.

2- دراسة (Rasas,2014) بعنوان:

Operational risk in the light of Base III requirements.

المخاطر التشغيلية في ضوء متطلبات بازل II

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين، وطرق احتساب هذه البنوك لمتطلبات رأس المال اللازمة لمخاطر التشغيل، وتحديد نطاق المخاطر التشغيلية التي تهدد البنوك العاملة في فلسطين، إضافة إلى قياس مدى التزام البنوك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لمقررات بازل II المتعلقة بالمخاطر التشغيلية وخلصت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها أنه كان هناك التزام كبير من قبل البنوك العاملة في فلسطين (85%) بتعليمات سلطة النقد المتعلقة بمخاطر التشغيل، ايضاً من النتائج التي توصلت اليها الدراسة انه لم يكن هناك التزام بتنفيذ بازل II لأن سلطة النقد الفلسطينية لم تفرض على البنوك تحوطاً عند حساب قاعدة رأس المال للمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى ان حجم وعدد فروع البنك كان له بعض التأثير على مدى التزام البنك بالتحوط ضد مخاطر التشغيل.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بزيادة الوعي وعقد الدورات التدريبية للموظفين حول اهمية المخاطر التشغيلية في البنوك، بالإضافة الى وجوب قيام سلطة النقد بإعداد خطة شاملة لتنفيذ مقررات بازل II وزيادة سيطرتها على البنوك والإشراف عليها والتأكد من التزام البنوك.

3- دراسة (Siskos,2014) بعنوان:

"Was Basel III Necessary and Will It Bring About Prudent Risk Management in Banking?"

" هل تعتبر اتفاقية بازل III ضرورية، وهل سيتم التوصل من خلالها إلى إدارة حكيمة للمخاطر المصرفية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى إنشاء اتفاق بازل III، ولدراسة ما إذا سيكون هذا الاتفاق قادراً على إدارة المخاطر البنكية في سويسرا والمساهمة في حل الأزمة المالية.

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مقررات بازل III جعلت مشكلة إدارة المخاطر أكثر مرونة، وكذلك العمل على خفض الاعتماد على القطاع الخاص والتركيز على البنك المركزي، كما تساعد على حل مشكلة التضخم الى جانب مشكلة إفلاس البنوك، كما يعتمد تنفيذ اتفاقية

بازل أيضا سلسلة من الخطوات والتحديات في إدارة المخاطر حيث لا تزال هناك العديد من العناصر في الاتفاق التي لم تكتمل بعد وذلك في ضوء وجود عوامل فشل بازل II. وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على اتفاقية بازل III للوصول الى الاستقرار المالي من قبل البنوك، مع وجوب التزام البنوك بتنفيذ استراتيجية محددة لإدارة المخاطر وصولاً إلى تنفيذ جيد وأفضل لاتفاقية بازل III.

4- دراسة (Spina,2013) بعنوان:

Banking Regulation and Basel III

" الرقابة المصرفية وبازل III "

هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير التطورات المتعلقة بالمبادئ الواردة في اتفاقية بازل III والتي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية لغرض حل الأزمة المالية ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ التدريجي للاتفاقية لزيادة احتمالية نجاحها في حل الازمات المالية الأخيرة.

وخلصت الدراسة الى أن اتفاقية بازل III توفر حماية إضافية للنظام المالي المصرفي والسوق بشكل عام، كما خلصت الى أن تنفيذ مبادئ بازل III توفر أماناً لرأس المال نتيجة تعديل نسب رأس المال والسيولة وفقاً لتلك المبادئ وكذلك السماح لقوى السوق للعمل بشكل طبيعي.

وأوصت الدراسة بضرورة التطبيق التدريجي للمبادئ التوجيهية لاتفاق بازل III وفقاً للبيئة المصرفية المحلية وفق للمتطلبات والاحتياجات المختلفة في الأسواق العالمية والأقليمية، مع ضرورة مواصلة المراقبة والتقييم للعمل المصرفي لمواكبة التطور في السوق العالمي.

5- دراسة (Sarkany,2011) بعنوان:

"The New Basel III Ruls and Resent Market Developments"

"قواعد بازل III الجديدة وآخر التطورات في السوق".

هدفت هذه الدراسة الى بيان الحاجة التي أدت الى ظهور تعديلات بازل III من أجل جعل القطاع المصرفي في بريطانيا أكثر مرونة ضد أي اضطراب مالي وذلك من خلال الامتثال لمتطلبات قواعد رأس المال والسيولة الجديدة، وتحليل الجوانب الإيجابية والسلبية للقواعد التنظيمية المعتمدة وفق بازل III.

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مقررات بازل III تؤدي الى زيادة رأس المال في البنوك وبالتالي زيادة تكلفتها، كما يؤدي تطبيقها الى زيادة ازدهار السوق والتي تساهم بدورها في التخفيف من الأزمة المالية، كما خلصت الدراسة الى أنه رغم وجود ايجابيات من تطبيق مقررات بازل 3 إلا أنه يوجد جوانب سلبية تحتاج للمتابعة. وأوصت الدراسة الى ضرورة متابعة لجنة بازل للإشكاليات التي يمكن أن تحدث نتيجة تطبيق مقررات بازل III ووضع حلول فعالة لإدارة أي إشكاليات قد تحدث.

6- دراسة (Azadinamin,2011) بعنوان:

"Basel III"

"بازل III"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المبادئ والتعاريف التوجيهية الجديدة التي تقدمها بازل III، كما هدفت إلى تسليط الضوء على توصيات بازل III والتي تهدف إلى تغطية أوجه القصور في اتفاقية بازل II وذلك في إطار التنفيذ السليم لبنود الاتفاقية.

وخلصت الدراسة إلى أن مقررات بازل III لعبت دوراً هاماً ورئيسياً في معالجة ومواجهة القصور في اتفاقية بازل II، كما أضافت بعض الجوانب التي تقلل من المخاطر التي تحيط برأس مال البنوك، بالإضافة إلى أن اتفاقية بازل III كانت المعلم الأبرز في حماية حقوق المساهمين إلى جانب حماية حقوق دافعي الضرائب الذين سيدفعون الثمن النهائي في حال حدوث الخسائر. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بأخذ العديد من التدابير لتخفيف أثر المواءمة الواجبة مع المعايير الجديدة، كما أوصت بضرورة العمل على التغلب على التحديات التي تواجه البنوك في تطبيق هذه التوصيات.

7- دراسة (Moody's,2004) بعنوان:

"The Benefits of Basel II and the path to Improve Financial performance"

"منافع بازل II والطريق نحو تحسين الأداء المالي"

هدفت الدراسة إلى إيضاح انعكاسات تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال الواردة في بازل II على الأداء المالي للمصارف الأمريكية، وذلك بإحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء مما يجعلها قادرة على تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة المصرفية حيث تحفز اتفاقية بازل II المصارف على تطوير نظم وعمليات إدارة المخاطر وتبني منهجيات أكثر تقدماً في تحديد وقياس المخاطر المصرفية وخاصة قياس المخاطر الائتمانية من خلال المدخل المستند للتصنيف الداخلي.

واعتبرت الدراسة أن العمل وفقاً لمقررات بازل II يعتبر استثماراً وليست مجرد تكلفة وذلك للمنافع التي تجنيها المصارف عند الالتزام بمعايير الإطار الجديد لقياس المخاطر الائتمانية وأكدت الدراسة على أهمية استخدام مدخل التصنيف في اتخاذ القرارات عند منح الائتمان من حيث مستوى القرض ومن ثم التمييز بين مخاطر المقترضين ومخاطر التسهيلات الائتمانية وتدعيم المخصصات.

1.7.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها تعرضت إلى العديد من الموضوعات المتعلقة بتطبيقات لجنة بازل، والدور الذي لعبته اتفاقيات بازل المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في تحسين الأداء المصرفي، بالإضافة إلى تأثير هذه الاتفاقية وتطورها على النظام المصرفي، حيث قامت بتحليل ومناقشة القضايا والموضوعات ذات العلاقة كإدارة المخاطر المصرفية وأهميتها في التقليل من المخاطر التي تؤثر في النظام المصرفي، إلى جانب التعرف على المعايير التي جاءت بها تلك الاتفاقية بغرض مواجهة المخاطر والارتقاء بالعمل المصرفي، إلى أفضل مستوياته المنشودة، كما تعرضت إلى آليات تحديد رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر والممارسات السليمة في إدارتها والتعامل معها ومعرفة مدى استعداد البنوك لتطبيق تلك الاتفاقية.

ونظراً لحاجة الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى مسايرة التطورات الدولية في مجال كفاية رأس المال وتحقيق الرقابة المصرفية على الأداء والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها ومتطلبات التعامل معها ومحاولة إدارتها واكتشاف الجوانب السلبية التي تتطلب متابعتها من خلال تطبيق منهجيات متقدمة لقياس المخاطر التي تترتب عليها.

لذلك تأتي هذه الدراسة في محاولة لسد الفجوة البحثية المتمثلة في دراسة واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لمقررات لجنة بازل وتطوراتها، وكيفية قيام الجهاز المصرفي في فلسطين بتطبيق هذه الاتفاقيات، وبالتالي تقديم الاقتراحات الملائمة لتعزيز الجوانب الإيجابية للأداء المصرفي والعمل على معالجة الجوانب السلبية أو تقاديتها، حيث تحاول هذه الدراسة التعرف إلى المستويات التي وصل إليها الجهاز المصرفي في فلسطين من حيث تطبيق اتفاقيات بازل وما طرأ عليها من تعديلات بالإضافة إلى المخاطر المحيطة بالجهاز المصرفي وآليات التغلب عليها، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تهتم في إبراز الصورة الحقيقية لواقع الجهاز المصرفي الفلسطيني ودوره في تكريس أسس الرقابة المصرفية لتتوافق مع المتطلبات الدولية التي أقرتها لجنة بازل، الأمر الذي يساهم في تعزيز دور ومكانة هذا الجهاز محلياً

ودولياً ليصبح جزءاً منسجماً مع النظام المصرفي العالمي، مما ينعكس بأثاره الإيجابية على الجوانب المصرفية والإقتصادية في فلسطين.

الفصل الثاني
متطلبات كفاية رأس المال وفق
مقررات اتفاقية بازل

الفصل الثاني

متطلبات كفاية رأس المال وفق مقررات اتفاقية بازل

2.1 مقدمة:

إن التطورات الكبيرة والتغيرات التي يشهدها العالم على صعيد الاقتصاد العالمي في شقيه المالي والمصرفي، وفي خضم التحديات التي تواجهها المرحلة الراهنة أصبحت الأعمال التي تقوم بها البنوك وما تتعرض له من مخاطر في ضوء طبيعة الأموال التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة وأوجه استخدامها، ونظراً لأهمية وخطورة نشاط البنوك، وظهور بنوك دولية بالإضافة إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات، من هنا كانت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعاملات المصرفية والمالية على الصعيد الدولي، بحيث توفر مستوى كافٍ من الرقابة المصرفية، وحد أدنى من الأمان لأموال المودعين، وتحقيق مستوى عالٍ من المنافسة، لذلك كان إنشاء بنك التسويات الدولي في مدينة بازل السويسرية عام 1930م من أجل توطيد العلاقة بين البنوك المركزية الدولية والتعاون فيما بينها، وانبثق عن هذا البنك عام 1974 لجنة أطلق عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث هدفت هذه اللجنة إلى وقف التدهور المستمر في رأس مال البنوك الدولية، وكذلك تحسين الأوضاع بين البنوك العاملة على الصعيد الدولي وذلك من أجل تحقيق التنافس العادل فيما بينها. فكانت اتفاقية بازل I عام 1988م واتفاقية بازل II عام 2004م، ثم وصولاً إلى ما يعرف الآن ببازل III على غرار توصيات أصدرتها اللجنة منذ نشأتها للتعبير عن رأيها في مسائل عديدة في تلك الفترة، من أبرزها جهود لجنة بازل في الخدمات المصرفية المحلية والدولية.

والجهاز المصرفي الفلسطيني على غرار باقي دول العالم، يسعى جاهداً لأن يكون له مكاناً بين الدول العالم من خلال محاولة مواكبة التطورات في الصناعات المصرفية العالمية والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2.2 نشأة وتطور مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهدافها:

إن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يرجع إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي حيث الأزمة العالمية المتعلقة بالديون، حيث اعتبرت السبب الرئيسي وراء صدور مقترحات بازل، فقد صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحدد الحد الأدنى لرأس المال لكل بنك بحسب عدد سكان المنطقة التي يعمل فيها البنك، ولكن سرعان ما فشلت هذه الطرق في

إثبات جدواها خاصة وفي ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية وخصوصاً البنوك الأمريكية واليابانية، ثم بدأت الجهود الدولية تتبلور إلى أن جاء ما يعرف باتفاق بازل(حسينة، 2014م).

لقد تأسست لجنة بازل عام 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية، وذلك بسبب نقص أموال تلك البنوك، وضمت لجنة بازل مندوبين عن مجموعة الدول العشر وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، بريطانيا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية)، وتم التوافق على حصول توصيات اللجنة على إجماع الدول الأعضاء، وأعدت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء وتوصيات في 1988م حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذلك الاتحاد الأوروبي بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992(رشيد، وسفيان، 2003م).

وينبغي الإشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية ليس لها أي سلطة قانونية فوق السيادة الوطنية لأي بلد، حيث أنها تقوم بصياغة معايير رقابية توجيهية، وتوصي بإتباع أفضل الممارسات بهدف التقارب نحو منهج مشترك ومعايير موحدة(قارون، 2013م).

فجنة بازل هي هيئة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع أربع مرات سنوياً، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلفة جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة إلزامية أو قانونية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة (معهد الدراسات المصرفية، 2012م).

وتعتبر لجنة بازل منذ إنشائها ملتقى التعاون للدول الأعضاء في مجال الرقابة المصرفية. فهي تهدف بشكل عام وعلى المستوى الدولي، إلى تعزيز نوعية وفعالية الرقابة المصرفية وذلك من خلال تحديد ثلاثة محاور للتدخل هي (نجار، 2014م):

- تبادل المعلومات حول الممارسات الوطنية للرقابة.
- تحسين فعالية التقنيات المستخدمة في مراقبة النشاط المصرفي العالمي.
- تحديد المعايير الاحترازية الدنيا.

وبذلك فإن هناك أهدافاً تسعى لجنة بازل إلى تحقيقها أهمها (معهد الدراسات المصرفية، 2012م):

- 1- السعي للحصول على نظام مصرفي دولي قوي ومستقر، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية.
- 2- العمل على إيجاد الطرق والأساليب التي من شأنها المساعدة على التأقلم مع التقدم التكنولوجي الذي يشهده قطاع البنوك في العالم.
- 3- العمل على تحقيق العدالة التنافسية بين البنوك.
- 4- التقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف.
- 5- الرقابة المجمعمة على كافة الوحدات المصرفية وفق تطورات الاقتصاد العالمية في ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة.
- 6- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك والعمل على تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب.
- 7- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال.
- 8- تكوين مناهج أكثر استيعاباً وأحسن معالجة للمخاطر المصرفية تلائم إلى حد بعيد جميع البنوك في كافة أنحاء العالم.

2.3 مهام وأساسيات مقررات لجنة بازل:

تمارس لجنة بازل مجموعة من المهام التي تساعد في الوصول إلى أهدافها منها (سعاد، 2015م):

- 1- تعزيز السلامة والثقة في النظام المالي.
- 2- وضع حد أدنى للمعايير المتعلقة بالرقابة الاحترازية.
- 3- نشر وتوزيع أفضل للممارسات المصرفية والرقابية.
- 4- تعزيز التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية.

وفي ضوء تلك الأهداف والمهام فإنه من المهم التعرف على الجوانب الأساسية لمقررات اتفاقيات بازل وما يرتبط بها من معايير لحساب كفاية رأس المال، حيث يرتبط مفهوم كفاية رأس المال بالموجودات الموزونة بالمخاطر من خلال تحديد العلاقة بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة بها، وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، وهو بمثابة صمام الأمان لحماية

المودعين لتعزيز الاستقرار والكفاءة في النظام المصرفي والمؤسسات المالية (آدم، والمولى، 2015م).

وبعد العديد من الاجتماعات وبذل الجهود المكثفة قدمت لجنة بازل مقترحاتها الأولى المتعلقة بكفاية رأس المال والتي سميت بمقترحات بازل I، وذلك في يوليو 1988م، والتي أصبحت بعد ذلك اتفاقاً عالمياً، وتم صياغة معادلة نسبة كفاية رأس المال وهي علاقة عددية بين الأصول ورأس المال يتم فيها ربط رأس المال والموجودات التي تتحمل مخاطر إلى ما نسبته (8%) كحد أدنى، وهذا يعني أن العلاقة بين رأس المال والموجودات هي أن تكون الموجودات أكبر من رأس المال بمقدار (12.5) مرة على الأكثر. وأوصت اللجنة خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992م، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءاً من 1990م.

وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها " كوك COOKE" والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك، ويمكن توضيح كيفية حساب معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل في المعادلة التالية (سارة، 2015م):

$$8\% \leq \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{معدل كفاية رأس المال عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}}$$

حيث:

رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطرة

2.4 رأس المال وفقاً لمفهوم بازل

يتكون رأس المال وفقاً لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين هما:

• الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي ويتكون من (حسينة، 2014م):

1- رأس المال المدفوع والمتمثل في الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، وبالتالي استبعاد الأسهم الممتازة المتراكمة القابلة للاستدعاء أو القابلة إلى التحول إلى مديونية.

2- الاحتياطات المعلنة والتي تنشأ من الأرباح المحتجزة أو أرباح الأسهم ومن أمثلتها الاحتياطات القانونية والاحتياطات الاختيارية.

3- الأرباح المحتجزة

• **الشريحة الثانية:** رأس المال المساند أو التكميلي ويتكون من (كمال، 2007م):

1- **الاحتياطات غير المعلنة:** وهي المبالغ التي لا تظهر في ميزانية المصرف المعلنة

لجمهور، ولا يعني هذا أن هذه الاحتياطات غير مصرح بها لدى السلطات الرقابية، فهي على العكس من ذلك، مصرح بها ولكن القوانين في بعض الدول تسمح لمصارفها بعدم الإعلان عن هذه الاحتياطات لأغراض المنافسة بحيث لا تكشف كل أوراقها إلا في

الوقت المناسب، ومعنى هذا أن المصرف الذي يسمح له بتكوين احتياطات غير معلنة يُعد ميزانيتين، واحدة يحتفظ بها لنفسه وأخرى يعلنها للجمهور، يكون مجموع طرفيها أقل من مجموع طرفي الميزانية الأولى التي يحتفظ بها بمقدار تلك الاحتياطات غير المعلنة

2- **احتياطات إعادة تقييم الأصول:** حيث تسمح بعض الدول للمصارف بإعادة تقييم أصولها الثابتة وذلك بين حين وآخر طبقاً لسعر السوق.

3- **المخصصات العامة:** مثل الاحتياطات العامة لخسائر القروض وتنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل وليست ظاهرة الآن على ألا تكون مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها، ويجب أن لا تتعدى 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة وذلك للحد من الاعتماد عليها كرأس مال وذلك كونها لا ترتقي إلى درجة حقوق المساهمين.

4- **الأدوات التي تحمل صفات بين أدوات الدين وحقوق الملكية:** وهي مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حامله إلا بموافقة السلطات الرقابية كما يشترط أن تكون متاحة لامتناع خسائر المصرف بدون اضطراره للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.

5- **القروض المساندة:** وهو يشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية، التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود والقابلة للاستعادة. ولا بد هنا من استهلاكها من خلال خصم متراكم قدره 20%

سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك لكي تعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدوات مصدر قوة للمصرف.

كما تجدر الإشارة أن الاتفاقية قد فرضت قيوداً على رأس المال المساند أهمها (نجار، 2014م):

- 1- ألا يتجاوز رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي.
- 2- يجب أن تخضع احتياطات إعادة تقييم الأسهم والأوراق لخصم مقداره 55% لإمكانية تذبذب قيمتها.
- 3- يجب ألا يزيد إجمالي المخصص العام للديون عن 1.25% من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة.
- 4- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

وحول ما سبق فقد كانت هذه الجهود هي أولى المحاولات التي بذلتها اللجنة لفرض الرقابة على أداء البنوك وتحديد الحدود الدنيا لكفاية رؤوس أموالها، والتي أعقبتها محاولات أخرى فرضت نفسها نتيجة ما حدث في العالم من تطورات وأزمات متلاحقة، لذلك سميت هذه الجهود بما بات يعرف ببازل I تمييزاً لها عن الجهود اللاحقة في نفس المضمار.

2.5 الأخطار الائتمانية حسب بازل I

اهتمت اتفاقية بازل I بالأخطار الائتمانية حيث عرفتھا وبينت كيفية حسابها، ومن أهم ما ورد فيها:

2.5.1 تصنيف الدول

لتحديد نسبة المخاطر الائتمانية صنفت بازل دول العالم من حيث أوزان المخاطر إلى مجموعتين هما (بوزيان وآخرون، 2011م):

1- المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم مجموعتين فرعيتين هما:

- الدول الأعضاء في لجنة بازل (مجموعة العشرة G-10).
- الدول التي عقدت ترتيبات اقرضية خاصة مع صندوق النقد الدولي IMF.

وتضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

2- **المجموعة الثانية:** وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا.

يلاحظ على هذا التقسيم أنه اعتبر الدول المتقدمة بصفة عامة منخفضة المخاطر الائتمانية، بينما باقي دول العالم منها مرتفعة المخاطر وهذه التفرقة تجعل الدول المتخلفة والمؤسسات التي تعمل فيها تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل من الأسواق الأجنبية.

2.5.2 تحديد أوزان المخاطر

قامت بازل I بتقسيم الأصول إلى نوعين هما (عبد القدار، غراية، 2015م):

1- **أصول الميزانية:** وهي الأصول التي تعكس النشاط الإعتيادي للبنك، حيث تختلف عدم قدرة البنك على استرجاع أمواله من أصل إلى آخر ومن متعامل لآخر كذلك وبصفة عامة قسمتها إلى فئات تتراوح أوزانها الترجيحية ما بين (0 و 100%) بالتناسب مع درجة خطورتها.

2- **الأصول خارج الميزانية:** يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل محددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقاً للمستفيد منها.

2.6 الجوانب الإيجابية والسلبية في اتفاقية بازل I

حملت اتفاقية بازل I في طياتها العديد من الايجابيات منذ الانطلاق في تطبيق بنودها سنة 1992م، حيث انها وضع اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية على الرغم من العولمة المالية المتزايدة، بمعنى استعمال نفس المعايير لمراقبة البنوك مهما كانت جنسيتها ومكان عملها، كما أنها سهلت عملية اتاحة المعلومات حول البنوك الامر الذي يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل، أيضا سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد، نظراً لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان.

هذا وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية لهذا الاتفاق إلا أن الأحداث الدولية اللاحقة كشفت عن بعض العيوب ففي الوقت الذي كان يعتبر هدفاً وقائياً واضحاً ومنهجية سليمة ذات مبادئ قوية وبعداً

شاملاً، فقد سجل نقائص هيكلية وعدم تكيف واضح، جعله محل جدل كبير لعدة أسباب أهمها:

- أنها ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيراً على وضعية البنوك مثل مخاطر التشغيل ومخاطر السوق
 - كما أن اتفاقية كفاية رأس المال ركزت بصفة رسمية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال وهو (8%) مع التركيز على مخاطر الائتمان-وليس إدارتها-دون أن تولي الاهتمام المطلوب لاحتمال تعثر العميل، حيث تم حساب متطلبات الأموال الخاصة بشكل جزافي لكل صنف من الأصناف الكبرى لخطر القرض.
 - الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.
 - تشجيع البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة ذات المخاطر المرتفعة مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية
 - الإدراك بأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال غير كافية لحث البنوك على الإدارة السليمة والصحيحة لعملياتها، فكل البنوك التي أعلن إفلاسها كانت تحترم نسبة كوك، لذلك بات من الضروري ادخال المتطلبات الكيفية.
 - كمان ان معيار كوك للملاءة المصرفية لم يتناول بشكل واضح وشامل أثر استخدام تقنيات تقليص المخاطر مثل التأمينات أو المقاصة.
 - صعوبة تعميم نطاق بازل I على دول العالم، لوجود فوارق بين المعايير المحاسبية والممارسات التنظيمية (زرقون، طيبي، 2005م).
 - افتراض لجنة بازل ان انخفاض معيار كفاية رأس المال عن نسبة 8% لأي بلد يعد دلالة على ضعف متطلبات رأس المال، كما أن ارتفاعه عن تلك النسبة يعني تمتع البنك بفائض من رؤوس الأموال (قاسمي، فيلاي، 2011م).
- لكل ذلك ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في معايير كفاية رأس المال بإزالة التمييز بين مختلف الدول من ناحية، والاستناد بدرجة أكبر إلى طبيعة المخاطر وقياسها وفقاً لظروف السوق من ناحية أخرى، مما استدعى الأمر إدخال تعديلات مرحلية على هذه الاتفاقية.

2.7 التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I وصولاً إلى بازل II:

في أبريل 1995م قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إدخال مخاطر السوق التي تواجه البنوك، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وعرضتها كإقتراح للنقاش، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998م، ولذلك قامت بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل والتي مدتها سنتين وفقاً لمحددات معينة بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل. ووفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان، وبالتالي يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده عام 1988، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر (سلمي، 2015م).

ولذلك وفي ضوء التعديلات بدأت تتشكل اللبنات الأولى لما يعرف ببازل II حيث تم وضع منهجية جديدة لإدارة المخاطر المصرفية وتضييق الفجوة بين مكونات رأس المال وإجراء تعديلات على مخاطر الائتمان وإضافة مخاطر أخرى جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وبذلك جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة وذلك لأنها أكثر دقة في قياس المخاطر وأفضل إدارة وأكثر شمولية مستهدفة تحقيق ما يلي (قاسمي وفيلالي، 2011م):

- 1- الاستمرار في تعزيز وسلامة النظام المالي.
- 2- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- 3- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.
- 4- التركيز على المصارف الناشطة عالمياً.

2.8 وفي ضوء ما سبق يمكن النظر إلى اتفاقية بازل II من خلال توفر ثلاثة دعائم

أساسية هي:

- 1- الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال
- 2- المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال
- 3- انضباط السوق (متطلبات الإفصاح والشفافية).

2.8.1 الحدود الدنيا لكفاية رأس المال

يعرض هذا الجزء من الإطار المعدل كيفية حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، اللازم للمخاطرة الائتمانية ومخاطرة السوق والمخاطر التشغيلية-وذلك بمساعدة المصارف في تحسين طريقة إدارة وقياس المخاطر، والاحتفاظ بكفاية رأس مال يتناسق مع المخاطر المحتملة التي قد تواجه موجودات المصرف (ابو كمال، 2007م).

ويمكن صياغة المعادلة الجديدة لحساب كفاية رأس المال كما يلي: (Basel, 2011)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل II} = \frac{(\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} + \text{الشريحة الثالثة})}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

حيث:

الشريحة الأولى: تتكون من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين، الاحتياطات المعلنة العامة والقانونية، الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).

الشريحة الثانية: تتكون من رأس المال المساند (احتياطات غير معلنة، احتياطات إعادة تقييم الأصول، احتياطات مواجهة الديون المتعثرة، الاقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين، الاوراق المالية من أسهم وسندات)

الشريحة الثالثة: تتكون من القروض المساندة لأجل (سنتين).

وحول ما سبق يلاحظ ما يلي:

أن نسبة كفاية رأس المال بقيت نفسها وهي (8%)، كما لم يتغير مفهوم رأس المال حيث يتكون من ثلاث فئات أو شرائح وهي: رأس المال الأساسي، ورأس المال التكميلي، والقروض المساندة.

أما الجديد في رأس المال فيتمثل في تلك الشروط التي تم وضعها وتتمثل في التالي (بوحيزر، ولعرابة، 2010م):

- ألا تزيد الشريحة الثالثة المخصصة لتغطية مخاطر السوق عن (250%) من مقدار الشريحة الأولى.
- يمكن دمج الشريحة الثانية مع الثالثة لضمان الحد الأقصى المحدد وهو (250%).
- إمكانية امتناع البنك عن سداد الفائدة أو أصل الدين للقروض المتضمنة في الشريحة الثالثة إن كان ذلك سيخفض من رأس مال البنك إلى مستوى أدنى مما هو مطلوب.
- أن تكون الشريحة الأولى أكبر أو تساوي مجموع الشريحة الثانية والثالثة.

وبذلك فإن رأس المال في هذه الاتفاقية الجديدة قد تم تدعيمه بعناصر جديدة، وكذلك منح إعفاءات للبنوك فيما يخص تسديد التزاماتها اتجاه مقرضيه إذا كان ذلك يضر بوضعيتها المالية ويجعلها عرضة لعدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة.

2.8.1.1 المخاطر المتعلقة بكفاية رأس المال

لما كان اتفاق بازل I يغطي مخاطر الائتمان فقط جاءت التعديلات اللاحقة عام 1996م لتغطي مخاطر السوق ثم جاء ما يعرف باتفاق بازل II ليضيف مخاطر التشغيل وأصبحت المخاطر التي يغطيها اتفاق بازل II هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان في بازل II عنها في بازل I وإضافة مخاطر التشغيل سيؤدي إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال، حيث أن المقام يمثل الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها، وفيما يلي تحليلاً لضوابط تلك المخاطر:

أولاً: مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان المخاطر المتوقعة والتي قد تنشأ عن عدم قدرة أو رغبة الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه في الأوقات المحددة وفقاً للشروط المتفق عليها، مما قد يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة (صندوق النقد العربي، 2012م).

ويمكن لإدارة المصرف التقليل من هذه المخاطر من خلال انتهاج سياسة إقراض متحفظة، غير أن ذلك بالمقابل يؤدي إلى عدم الربحية، ومن الصعب تقدير المخاطر الائتمانية بدون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض ويمكن التحقق من هذه المخاطر بإتباع وتطبيق المعايير الائتمانية السليمة وإتباع سياسة تسعير الائتمان على أساس المخاطر، والهيكله الفعالة للقرض، كما يمكن تقليل مخاطر الائتمان من خلال التنوع، حسب شرائح القروض وكذلك قطاعياً وجغرافياً، وذلك لأن التنوع يحمي المصرف من تكديس المخاطرة (كلاب، 2007م).

ويطرح الاتفاق الجديد طريقتين أساسيتين لقياس مخاطر الائتمان هما الطريقة المعيارية والطريقة المعتمدة على التصنيف الداخلي.

1- الطريقة المعيارية (النمطية)

هي عبارة عن طريقة مقترحة لكل البنوك، وتقوم على أساس اعطاء أوزان مخاطرة لأصول البنوك، اعتماداً على التصنيف الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية (Dress, 2000). وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة في احتساب متطلبات رأس المال، وتستخدمها البنوك

التي تمارس أنشطة غير معقدة، وتتضمن تصنيفاً أدق للمخاطر، كما تتضمن توسيع إطار الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وذلك ضمن وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية المرتبطة بها.

هذا وقد أعطى الإطار الجديد أوزاناً للمخاطر بشكل تصنيفات مستقلة ومنقحة، ويقوم بإعدادها مؤسسة تقييم ائتماني تعتمد الأسس الموضوعية في التقييم، مثل وكالات التصنيف الائتماني الملتزمة بالمعايير الصارمة حيث يكون لها دورا مهما في حصول الدول على الائتمان من الأسواق الخارجية، وكذلك في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، كما أنها تساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها من قروض سيادية والتزامات على المصارف الأخرى، وشركات وقروض الأفراد، والقروض العقارية لأغراض سكنية، والقروض العقارية لأغراض تجارية، وبالتالي فإن لهذه الفئات وزن مخاطر معين، ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض، وهناك العديد من وكالات التصنيف الائتماني ذات الشهرة العالمية مثل مؤسسة Standard and poor و مؤسسة Moodys إضافة إلى مؤسسات تقييم المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية (الزعابي، 2008م).

وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف لكل بنك من البنوك والشركات والدول، وقد تضمن هذا الأسلوب تحديد درجات التعرض لمخاطر قروض التجزئة والقروض العقارية (حسينة، 2015م).

جدول (2.1): الوزن الترجيحي للقروض الممنوحة للجهات السيادية

التقييم	من AAA إلى AA-	من A إلى -A	من BBB إلى -BBB	من BB إلى -B	أقل من B-	بدون تصنيف
جهات سيادية	0%	20%	50%	100%	150%	100%

المصدر: مكرم صادر، 1989م

ويشمل الأسلوب النمطي توسيع مدى الضمان والضامين بالإضافة إلى مشتقات الإئتمان التي تستخدمها البنوك التي تعتمد الأسلوب النمطي، وقد عرف اتفاق بازل II تلك الأساليب بمخفقات مخاطر الائتمان، كما يتضمن أيضا معاملة محددة لتعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة التجزئة وكذلك تعرضات المخاطر بالنسبة لأنشطة القروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إعطاء هذه الأنشطة أوزان مخاطر أقل عن الأوزان المحددة في اتفاق بازل 1، ويتم استخدام الأسلوب المعياري بواسطة البنوك غير القادرة على استخدام أساليب التصنيف الداخلية، حيث أنه نظام معدل للنظام المتبع حالياً وفقاً لمقررات بازل 1988م وتتمثل التعديلات في الآتي (حسينة، 2015م):

- تحديد أوزان المخاطر بناءً على التقييم الذي تحدده مؤسسات التقييم المعترف بها من قبل السلطات الرقابية.
- إلغاء التمييز بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول الأخرى غير المدرجة في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية.
- الاعتراف ببعض أنواع الضمانات كأحد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان.
- تخفيض الأوزان الترحيحية للمطالبات المضمونة بالتملكات السكنية إلى 35%.
- الأوزان الترحيحية للمطالبات المضمونة بعقارات تجارية 100%.
- الأوزان الترحيحية للتجزئة (قروض وتمويل التجزئة) 75%.
- إعطاء وزن ترجيحي 150% لبعض أنواع الأصول ذات المخاطر العالية للحد من اقتنائها والتخلص منها.

وتحسب المعادلة كما يلي: الأصول المرجحة بأوزان المخاطر = قيمة التعرض × الوزن الترحيحي.

وفي حالة الاخذ بالضمانات كأحد أساليب التخفيف فإنه طبقاً للأسلوب النمطي أو المعياري يوجد طريقتين للتعامل مع الضمانات:

الطريقة الأولى: الأسلوب البسيط

حيث يتم تسعير الضمانات كل 6 أشهر طبقاً لأسعار السوق.

الطريقة الثانية: الأسلوب الشامل

ويركز على القيمة النقدية للضمانة آخذاً في الاعتبار تقلبات السعر.

2- أساليب التقييم الداخلية

من خلال هذه الأساليب يتم احتساب متطلبات رأس المال عبر معادلات رياضية قدمتها اللجنة تستخدم المتغيرات الأربعة والموضحة فيما بعد كأساس لعملية الاحتساب، ويتم استخدام هذا الأسلوب بمعرفة البنك نفسه بشرط إقرار الأسلوب المتبع من السلطة الرقابية، وتسمح هذه الأساليب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لتلك المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية، حيث يقوم المصرف بتقدير أهمية الإقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال (سعاد، 2015م).

ونظراً لاختلاف تطور أنظمة القياس الداخلي بالبنوك فقد حددت اللجنة مدخلين يمكن

للبنوك إتباعهما في ظل هذا المنهج هما:

الطريقة الأساسية

وهي الطريقة التي يقوم البنك وفقها بتقدير مخاطره الا أن السلطة الرقابية هي التي تحدد أوزان المخاطر. وهذه الطريقة تخول المصارف من خلالها بتقدير ملاءة العميل المقترض المالية ضمن معايير منهجية معينة، حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يركز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ولقد نشأ ذلك بناءً على التطور الكبير في نماذج قياس مخاطر الائتمان خلال السنوات السابقة، خاصة نماذج قياس رأس المال الاقتصادي التي طورتها المصارف الكبيرة، وبالتالي تنتج أوزان أدق وغير محددة بالفئات السبعة المستخدمة في المنهجية المعيارية السابق ذكرها، حيث يمكن للبنوك التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح، أن تتال موافقة السلطات الرقابية من أجل قياس مخاطر الائتمان، والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال لتعرض معين، وهذا يجعل متطلبات رأس المال أكثر توافقاً مع درجة المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك (زعابي، 2008م).

الطريقة المتقدمة

وهو الأسلوب الذي تعتمد المصارف لنفسها في احتساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد، والتعرض عند التعثر والاستحقاق الفعلي بناءً على قاعدة بيانات كبيرة وباستخدام برامج متطورة وذلك بهدف تحديد المتطلبات الخاصة برأس المال، والتي تشتمل على ثلاثة عناصر فعالة هي (Basel, 2004):

- مكونات المخاطر: وهي تقديرات تحدد مخاطر الائتمان تقوم بإعدادها البنوك.
- أوزان المخاطر: وهي أداة يتم من خلالها العمل على تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد رأس المال واحتياجاته.
- تحديد المعايير الدنيا لرأس المال والمتعلقة بإتاحة المجال لعمل البنك ضمن أسلوب التصنيف الداخلي للمخاطر المتعلقة بفئات الأصول.

ويتم وفق الطريقتين (الأساسية والمتقدمة) الربط بين احتياجات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر الائتمانية، وتتيح كلا الطريقتين قياس مدى التعرض لمخاطر الشركات ومخاطر الدول والمخاطر المصرفية، كما انه في كلا الطريقتين سيكون مدى أوزان المخاطر أكثر بعدا وعمقا في الأسلوب القياسي، الأمر الذي ينتج عنه مخاطر أكثر (زيد، 2013م).

طرق التقييم الداخلي تعتمد بشكل رئيسي على كفاءات بشرية قادرة على ممارسة مثل هذا النوع من الأساليب، إضافة إلى توفر نظام معلومات عن العملاء وتقنيات عالية المستوى؛ وهو

ما يعني أن هذه الطريقة تناسب البنوك الكبيرة والعريقة والتي لها الإمكانيات اللازمة للوصول إلى تحديد درجة المخاطر المرتبطة بعملائها وهو ما لا يتوفر لدى أغلب البنوك في البلدان المتخلفة (بوحيدر، ولعرابة، 2010م).

وتعتمد أساليب التقييم الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية وهي:

1- احتمالية التعثر (Probability of Default (PD): وهي تقيس احتمال تعثر العميل على سداد القرض خلال فترة زمنية معينة.

2- الخسارة عند التعثر (Loss Given Default (LGD): وهي تقيس الجزء من القرض الذي لن يستعيده (مقدار الخسارة) البنك في حالة حدوث التعثر.

3- التعرض عند التعثر (Exposur of Default (EAD): وهو خاص بالالتزامات بالقرض ويقاس مبلغ التسهيلات التي تحسب إذا حدث التعثر.

4- أجل الاستحقاق (Maturity (M): يقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض للتعثر وتحسب الأسلوب الأساسي والمتقدم بنفس المعادلة ولكن تختلف في مصادر مدخلات المعادلة لكل أسلوب.

وتحسب متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال عن طريق المعادلة التالية:

متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال =

احتمالية التعثر × الخسارة عند التعثر × التعرض عند التعثر × أجل الاستحقاق

ويوضح الجدول التالي الفرق بين الأسلوب المتقدم والأسلوب الأساسي:

جدول (2.2): الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والداخلي المتقدم

أوجه المقارنة	المتقدم AIRB	الأساسي FIRB
احتمال التعثر PB	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
الخسارة عند التعثر LGD	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
التعرض عند التعثر EAD	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم
أجل الاستحقاق M	يعتمد على تقديرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الرقابية بذلك.

المصدر: (حشاد، 2004م)

من خلال الجدول السابق يلاحظ ان طريقة الأسلوب الأساسي تسمح للبنوك استخدام تصنيفاتها الخاصة بمخاطر عملائها الائتمانية جزئياً في حين ان طريقة الأسلوب المتقدم فإنها تعطي حرية أكبر للبنوك في استخدام تقديراتها الداخلية.

وعند تطبيق ذلك في البنوك في بعض الدول العربية وُجد أن ذلك يشكل تحدياً لها
للأسباب التالية(زعابي،2008م):

- غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، الأمر الذي يحد من قدرة المصارف على الاستفادة من الأوزان التفضيلية التي تعطى للعملاء الحاصلين على تصنيف ائتماني مرتفع.
- الحاجة إلى الارتقاء بمستوى المهارات للعاملين في المصارف لتتوافق مع متطلبات المعيار الجديد.
- عدم فاعلية إدارة المخاطر في بعض المصارف وخاصة الصغيرة منها بسبب استحداث هذه الإدارات.
- الافتقار إلى وجود أنظمة تصنيف ائتماني داخلي في العديد من المصارف.
- الافتقار إلى الموارد المؤهلة من أجل تلبية احتياجات الاستثمار والمتعددة نسبياً في مجال التكنولوجيا وإدارة المخاطر وجمع المعلومات.
- تطبيق التعليمات الواردة في الركن الثالث وهو مراقبة السوق ضمن قواعد الشفافية وانضباط السوق.

ثانياً: مخاطر السوق

نشأت مخاطر السوق بعد أن ازداد توجه المصارف نحو عمليات التداول والاستثمار في أدوات الأسواق المالية، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها الأمر الذي دفع لجنة بازل عام 1996م إلى اضافة معايير جديدة لاتفاقها الأول حيث يتم من خلاله مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق.

وعليه فإن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (سهم، سند، قرض، عملة، سلعة) أو عقد مشتق مرتبط بهذه الأصول وتنقسم مخاطر السوق إلى نوعين هما(سعاد،2015م):

- مخاطر السوق العامة: وهي المخاطر الناشئة عن تغير في السلوك الإجمالي للسوق مثل موجة الانخفاض في أسعار الأسهم في أسواق المنطقة أو الانهيار في الأسعار والتي تؤثر في سعر الفائدة.
- مخاطر السوق الخاصة: وهي المخاطر الناشئة عن عوامل ذات صلة بالأداة المالية نفسها (مثل الأوراق المالية، العقود المستقبلية، المبادلات) وهي مستقلة عن متغيرات السوق العامة، ولا ينطبق هذا النوع على أسعار السلع والعملات، والتي تتأثر بالمخاطر العامة لسعر الفائدة وسعر الصرف.

ويوجد طريقتين لتقدير مخاطر السوق هما:

1- الطريقة المعيارية

وهي تقوم على أساس إعطاء طريقة محددة لحساب المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة، أسعار الأسهم، أسعار الصرف، وأسعار السلع (بوحضر، ولعراية، 2010م).

2- طريقة النماذج الداخلية

وهي عبارة عن نماذج إحصائية تستخدمها البنوك بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يوميا وفي ظل الظروف العادية للسوق، وتعتمد على قاعدة بيانات لأسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم والسندات، أسعار السلع التي يمكن أن يتاجر بها البنك (سعاد، 2015م).

وان اختيار أي من الطريقتين هي من صلاحية الجهات الاشرافية (المصارف المركزية) اعتمادا على مراجعة وفهم نظم وعمليات إدارة المخاطر التي تتبعها المصارف وقد يشجع المراقبون المصارف على استخدام الطريقتين في وقت واحد. والهدف من هذه المناهج البديلة، هو إدخال نظام حوافز فعال للإدارة أفضل للمخاطر، وذلك بطلب رأس مال أقل في حالة اختبار منهج التقييم الداخلي ورأس مال أعلى في حالة الأخذ بالمنهج الموحد. وفي الواقع فإن ذلك الحافز قد أثبت نجاحه، وأحدث تحسينا كبيرا في ثقافة إدارة المخاطر لدى المصارف خلال فترة زمنية قصيرة (ابو كمال، 2007م).

ثالثاً: المخاطر التشغيلية

تعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها: مخاطرة خاسرة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم سواء كانت داخليا أو من أحداث خارجية، وتعتبر المخاطر التشغيلية ومعالجتها أمراً في غاية الأهمية بالنسبة للبنوك، الأمر الذي يستوجب على البنوك العمل نحو معالجة تلك المخاطر والاهتمام بها، وتحليل العوامل المؤثرة بها خاصة بعد الاعتماد المتزايد على استخدام التقنية عولمة الخدمات المصرفية، حيث تتعرض البنوك لمخاطر تشغيلية لا يقل أثرها على الأنواع الأخرى من المخاطر، لذلك يتوجب عليها التركيز على كفاءة وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية عن طريق مواكبة التطورات في أساليب إدارة تلك المخاطر (Basel, 2004).

وقد حُددت طرق معينة لاحتسابها كما يلي:

1- طريقة المؤشر الأساسي:

وفقاً لهذه الطريقة يتوجب على المصارف الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل يساوي متوسط نسبة ثابتة (ألفا) من إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات حقق المصرف فيها ربحاً إجمالياً، ولقد حددت لجنة بازل نسبة ألفا بـ 15% وهي تمثل الحد الأدنى، وهذه النسبة أعدت من خلال العديد من التجارب والاختبارات قامت بها الدول الأعضاء في لجنة بازل (عبد الكريم، وصلاح، 2007م).

2- الطريقة المعيارية:

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية كما يمكن احتساب متطلبات كفاية رأس المال محاسباً ضرب المؤشر الخاص لكل خدمة مصرفية في معامل خاص برأس المال بيتا والتي حددت بنسبة تتراوح من 12% إلى 18% (Basel, 2004).

وتحتسب متطلبات رأس المال بناءً على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات العمل) بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل (الخدمات) المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً للجدول التالي:

جدول (2.3): خطوط الأعمال المصرفية ومؤشرات تطبيق معامل بيتا

معامل رأس المال	المؤشر Indicator	المنتجات المصرفية (النشاط)	وحدات العمل المصرفية
$\beta_1 = 18\%$	الدخل الإجمالي	تمويل الشركات	الاستثمار
$\beta_2 = 18\%$	الدخل الإجمالي	تمويل التجارة والتداول	
$\beta_3 = 12\%$	الدخل الإجمالي	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الأعمال المصرفية
$\beta_4 = 15\%$	الدخل الإجمالي	الخدمات المصرفية التجارية	
$\beta_5 = 18\%$	الدخل الإجمالي	المدفوعات والتسويات	
$\beta_6 = 15\%$	الدخل الإجمالي	خدمات الوكالة	
$\beta_7 = 12\%$	الدخل الإجمالي	خدمات إدارة الأصول	أخرى
$\beta_8 = 12\%$	الدخل الإجمالي	خدمات الوساطة المالية	

المصدر: (Basel, 2004)

3- منهج القياس المتقدم

تعتمد هذه الطريقة على أساليب القياس الداخلي التي تستخدمها المصارف بعد المصادقة على هذه النماذج من قبل سلطة الرقابة المصرفية، كذلك يجب أن تعتمد هذه النماذج على البيانات الاحصائية حول أرباح أو خسائر المصرف التشغيلية لثلاث سنوات سابقة على الأقل، وبعد مراجعة السلطة الرقابية لدقة هذه البيانات وصحة الافتراضات وكفاءة النظام المستخدم. ويعتمد تحديد المتطلبات الرأسمالية وفق هذا المنهج على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك، كما يحتاج استخدام هذا المنهج موافقة واعتماد السلطة الرقابية.

2.8.2 المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال

تعتمد الدعامة الثانية لاتفاقية بازل II على مجموعة من المبادئ التي تؤكد على ضرورة امتلاك البنوك لنظم داخلية سليمة لتقييم ملاءة رأس المال وفقا لحجم المخاطر التي يوجهها وتحدد هذه الدعامة مسؤوليات الإدارة العليا والتنفيذية مما يؤدي إلى تدعيم الرقابة الداخلية. وتستند عملية المتابعة هذه على أربعة مبادئ متكاملة وأساسية هي: (عبد القادر، وغراية، 2015م)

- 1- تفرض مقررات بازل II على البنوك ضرورة الاحتفاظ بنسبة ملائمة تفوق الحد الأدنى لمعيار ملائمة رأس المال، وبذلك توصي اللجنة بإعطاء الصلاحيات للمراقبين لبحث البنوك على أن تحتفظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك التي تحتفظ بالحد الأدنى فقط وذلك في ضوء أوضاع البنوك وأدائها.
- 2- يجب أن يكون لدى كل بنك أنظمة رقابة داخلية جيدة لتقييم كفاية رأس المال والاحتياجات وذلك في ضوء المخاطر التي يتعرض لها البنك وخطته المستقبلية، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون لدى البنك منهجية واضحة وجيدة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال.
- 3- تقويم التقييمات والاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال وكذلك مدى وفاء البنوك بمتطلبات رأس المال الرقابية.
- 4- يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وذلك بهدف دعم سياسات إدارة المخاطر لدى البنوك كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة إذا لم تحتفظ بمعدل رأس المال المطلوب وقد تشمل هذه الاجراءات على:

- أ. تشديد الرقابة على البنك
- ب. تقييد دفع الأرباح الموزعة للمساهمين.
- ت. الطلب من البنك تعبئة مصادر اضافية لرأس المال فوراً.

2.8.3 انضباط السوق

يهدف انضباط السوق إلى إلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف الأسواق، بالإضافة إلى تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية وكذلك إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق تسهم في إمكانية تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك، مما قد يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، وبالتالي فلجنة بازل تسعى من خلال انضباط السوق إلى تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتجدر الإشارة إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق، فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر، ولقد شددت لجنة بازل في توصيتها إلى ضرورة إعلام المشاركين في السوق بمدى ملائمة الأموال الخاصة لمخاطر البنوك وكذلك مناهج المراقبة الداخلية المستعملة من طرف البنوك لمخاطر القرض، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسات من حيث نشاطها وتسييرها ووضعيتها المالية عن طريق قراءة الوثائق المحاسبية ذات المعايير الوطنية أو الدولية وبالتالي فإن إن انضباط السوق يعني العمل على تحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وفعال للمحافظة على قواعد رأسمالية قوية بتعزيز إمكاناتها على مواجهة أي خسائر محتملة مسبقاً جراء تعرضها للمخاطر (قارون، 2013م).

ومن أهم المقترحات الجديدة التي اعتمدها اللجنة في هذا الخصوص ما يلي: (خديجة وطالب، 2014م)

- تعظيم دور الرقابة الداخلية والخارجية والتقييم من خلال عمل نظام مناسب يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل.
- إمكانية حصول البنك والشركات العاملة في الأسواق الصاعدة على تقييمات أعلى من التقييمات السيادية التي تحصل عليها الدول نفسها التي تعمل بها تلك البنوك والشركات.
- إمكانية رفع أوزان مخاطر القروض المنخفضة الجودة من 100% إلى 150%.

- ضرورة تدعيم رؤوس أموال البنوك في حالة تقديمها لقرض مساندة إلا إذا تم تجنب تلك المخاطر بنقلها إلى خارج عمليات البنك.
- إمكانية تخفيض أوزان المخاطر المتعلقة بالقرض طبقاً لما يتمتع به من ضمانات وكفالات.
- إدراج أنواع جديدة من المخاطر لأول مرة ضمن متطلبات رأس المال مثل مخاطر التشغيل.
- إن عملية الإقراض من قبل البنك، اتسعت لتشمل تقييم البنك للمقترض بوجه خاص وللقطاع الذي يعمل فيه بشكل عام.
- تزيد أهمية دور وكالات التقييم من خلال تلك الأنظمة سواء تقييم العملاء أو تقييم البنوك ذاتها.
- إمكانية تمتع البنوك الكبيرة ذات الأنظمة المتطورة لإدارة المخاطر بمتطلبات رأس مال أقل من تلك المطالبة بها البنوك الأقل حجماً.
- إمكانية قيام السلطات الرقابية المحلية بالالتزام بأجهزتها المصرفية بمعدلات كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالمياً إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- ضرورة التعاون والتنسيق بين متطلبات لجنة بازل من ناحية والجهات الرقابية المحلية من ناحية أخرى بما يكفل لتلك الجهات حسن أداء وظائفها.

إن إطار الإفصاح حسب الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل II يجب أن يتماشى مع المعايير المحاسبية الخاصة بكل بلد، أي أن هذه الإفصاحات لا يجب أن تتعارض مع معايير الإفصاح المحاسبي الأكثر شمولاً والتي يتعين على البنك الالتزام بها، كما يمكن للجهات الرقابية اتخاذ إجراءات قانونية لإلزام البنوك باحترام متطلبات الإفصاح كأن يتم مثلاً إلزام البنوك العاملة بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للعمامة.

أوجه الاختلاف بين بازل I وبازل II

حول ما جاء في اتفاقية بازل II يلاحظ أنها قد راعت العديد من الجوانب التي لم تكن موجودة في اتفاق بازل I ، حيث أن اتفاقية بازل II اعتمدت على ثلاثة ركائز أساسية هي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمراجعة الإشرافية وانضبط السوق في حين ان اتفاق بازل I ركز فقط على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، أيضاً اتفاقية بازل II طبقت على الشركات المالية والمصرفية القابضة والتي تضم ميزانيات الشركات التابعة لها، فضلاً عن شمول الاتفاقية لشركات الاستثمار والتأمين، الأمر الذي لم يكن موجوداً في الاتفاق I لبازل والذي طبق فقط في البنوك، أما في ما يخص نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي حددتها بازل I بـ 8% والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق

فقط، فقد أقيمت بازل II على نفس النسبة إلا أنها أضافت مخاطر التشغيل إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وأخيراً اعتمدت بازل II إضافة إلى المدخل المعياري معايير أخرى متعددة وذلك لتقييم المخاطر، أما اتفاق بازل I اعتمد فقط على المدخل المعياري لتقييم المخاطر.

انعكاسات مقررات بازل II على النظام المصرفي

من خلال ما تم عرضه حول معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II وفي ضوء التطورات العالمية وما شهدته القطاعات المصرفية من أزمات مالية حادة عصفت بالبنوك يمكن تقييم اتفاقية بازل II وما عكسته هذه الاتفاقية من إيجابيات وسلبيات على النظام المصرفي العالمي كما يلي:

أولاً: الانعكاسات الإيجابية

أن هذه الاتفاقية حملت في طياتها العديد من الإنعكاسات الإيجابية أهمها (مفتاح، فاطمة، 2013م):

- 1- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي.
- 2- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
- 3- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.
- 4- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- 5- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

ثانياً: الانعكاسات السلبية

على الرغم مما حملته هذه الاتفاقية من إيجابيات إلا أنها كانت لها نقائص وسلبيات عديدة أهمها (عياش، 2013م):

- 1- تتوجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل II لاحتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات الأرباح على المساهمين بشكل كاف.
- 2- إن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات على نحو دقيق.
- 3- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك، سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار.

4- ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك، هذا بالإضافة إلى احتمال تحقيق خسائر كنتيجة للتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل موعد استحقاقها من أجل تخفيض محفظة الموجودات.

5- احتمال توقف الدول الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقراً، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر.

6- تتطلب الاتفاقية بأن يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق أو نشاط، ويتطلب ذلك تقنيات حديثة غير متوفرة في معظم بنوك الدول النامية.

7- على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل II يهدف إلى توحيد وتنميط طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع المصرفي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في بعض الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحياديتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقيمها.

لقد كان لتطور أعمال البنوك التجارية واتجاهها إلى تنوع مجال استخداماتها وارتفاع التزاماتها خارج الميزانية تأثير كبير على القطاع البنكي على المستوى العالمي، حيث ارتفعت مخاطر البنوك بدرجة كبيرة، وهو ما أدى إلى ضرورة وضع معايير رقابية وجب احترامها وتطبيقها.

حيث كانت اتفاقية بازل I الخاصة بكفاية رأس المال في البنوك أول خطوة في اتجاه وضع معايير موحدة بين الدول، غير أن هذه الاتفاقية تضمنت المخاطر الائتمانية دون غيرها من المخاطر، لتضيف بعدها التعديلات اللاحقة المخاطر السوقية إلى المخاطر.

كما أضافت اتفاقية بازل II المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى إدراج دعامتين إضافيتين تمثلتا في انضباط السوق وعمليات الرقابة الاحترازية، لكن هذه الاتفاقية سرعان ما أظهرت ضعفها وفشلها في حماية النظام المصرفي من الانهيارات وافلاس البنوك عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008م، حيث قامت لجنة بازل بإعادة النظر في اتفاقية بازل الثانية لتعديلها وتحسينها ووضع قيود أكثر صرامة للحد من حدوث أزمات وتقلبات مالية في العالم مستقبلاً، لتخرج في النهاية بإتفاق بازل III والذي سيتم ذكره بالتفصيل في الفصل التالي.

الفصل الثالث

مقررات لجنة بازل III

الفصل الثالث

مقررات لجنة بازل III

3.1 مقدمة:

إن الأزمة المالية التي وقعت سنة 2008م وبعد فشل اتفاقية بازل II في حماية النظام المصرفي من الانهيارات وإفلاس البنوك خاصة عقب هذه الأزمة ، قامت لجنة بازل بإعادة النظر في اتفاقية بازل الثانية لتعديلها وتحسينها وذلك بوضع قيود أكثر صرامة للحد من حدوث أزمات وتقلبات مالية في العالم مستقبلاً، لتخرج في الأخير باتفاقية بازل III كمقترحات أولية في ديسمبر 2009م ثم صدرت كصيغة نهائية عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للدول الأعضاء في لجنة بازل وذلك في مقر اللجنة بينك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 ديسمبر 2010م وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول بالعاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010م اعتمدت رسمياً وأصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الإلزام رسمياً مع نهاية عام 2012م وخلال آجل يمتد إلى سنة 2019م مع وضع محطتين للمراجعة خلال سنتي 2013م و2015م وإن كانت لجنة بازل أصدرت ما يعرف ببازل 2.5 في يوليو 2009م على أن لا يتجاوز أجل تطبيقه نهاية 2011م بينما في ديسمبر 2010م أصدرت اللجنة اتفاقية بازل III على أن يتم تطبيقها في يناير 2013م (يونس، 2015م).

وتطمح اتفاقية بازل III إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

3.2 أسباب ظهور لجنة بازل III

كان لحدوث الأزمة المالية العالمية في أمريكا وامتدادها إلى دول العالم بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل II حافزاً لإعادة النظر في ركائز هذه الاتفاقية، الأمر الذي عجل في إجراء مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية، حيث تم إعادة تشخيص مسببات الأزمة ومحاولة الوصول إلى الجوانب التي تستدعي إجراء التعديلات التي فرضتها تلك

الأحداث والخروج بتصورات حول تطوير آليات المراقبة للمخاطر المصرفية للعمل على إدارتها قبل وقوعها، لذلك فقد كشفت هذه الأزمة عن العديد من المسببات أهمها (حياة، 2013م):

أولاً: نقص رؤوس الأموال الملائمة

أظهرت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا يوجد لديها القدر الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي تهدد العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جداً مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك. ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدها البنوك في تكوين المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة في الوقت الحرج للأزمة.

ثانياً: عدم كفاية شفافية السوق

إن عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي أدى إلى حدوث نقص في شفافية السوق، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك لآخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر، وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصادي.

ثالثاً: إهمال بعض أنواع المخاطر

بالرغم من أن اتفاقية بازل II جاءت بمفهوم واسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظراً للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.

رابعاً: نقص في سيولة البنوك

أدى قيام البنوك في الدول المتقدمة بتوظيف أموالها واستغلال فترة رواج السوق طمعاً في تعظيم أرباحها إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاساً سلبياً عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك.

خامساً: المبالغة في عمليات التوريق المعقدة

كان من أسباب ظهور بازل III أيضا ما لوحظ في حينه من لجوء الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بلغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، حيث قدرت هذه الديون عام 2007م (قبل البدء في بازل III) نحو 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40% منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي، وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة.

سادساً: الإفراط في المديونية

لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية من أجل زيادة أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال. مما سبق يمكن القول أن اتفاقية بازل II لم يكن لها دور بارز في منع حدوث الأزمة المالية العالمية، وذلك إما نتيجة جوانب أهميتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية، ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي، والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل III، رغم أن اتفاقية بازل II لم يعمم تطبيقها بعد في كافة البنوك في العالم.

3.3 الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III

من خلال تحليل الجوانب التي تتضمنها اتفاقية بازل III تبين انها تحتوي على العديد من الإصلاحات التي تساهم في تقرير استقرار الجهاز المصرفي أهمها (معهد الدراسات المصرفية، 2012م):

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز والذي يعرف باسم (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول ويتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل II.

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، بمعنى أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%. أما إذا انخفضت نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منع المكافآت المالية لموظفيهم، وبالرغم من صرامة المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019م جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- بموجب بازل III ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013م وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015م وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019م.
- اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث يتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

وقد اقترحت بازل III اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة (فاطمة وبلورغي، 2014م):

- الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

$$100 \leq \frac{\text{قيمة الأصول السائلة ذات الجودة العالية}}{\text{مخرجات الخزينة خلال 30 يوم}}$$

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر وذلك لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر

التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100%.

$$100\% \leq \frac{\text{الموارد الدائمة لسنة واحدة}}{\text{حاجات التمويل لسنة واحدة}}$$

وقد أضافت بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3% (كوكش، 2012م).

$$3\% \geq \frac{\text{الشريحة الأولى}}{\text{مجموع الأصول}}$$

جدول (3.1): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

إجمالي رأس المال	الشريحة الثانية	الزيادة في الشريحة الأولى بمقدار 1.5%	الشريحة الأولى	
8%	2%	6%	4.5%	الحد الأدنى لرأس المال من حقوق المساهمين
2.5%				رأسمال التحوط (هامش التحوط)
0-2.5%				حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية
10.5%	8.5%	7%		الحد الأدنى+ رأسمال التحوط
8%	4%	2%		بازل 2

المصدر: (فاطمة، وبلورغي، 2014م).

يتبين من خلال الجدول السابق أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2% (وفقاً لاتفاقية بازل II) إلى 4.5% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع 7%، بالإضافة إلى رفع معدل ملاءة رأس المال إلى 10.5 بدلاً من 8% مما يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رسمايل اضافية للوفاء بهذه المتطلبات.

3.4 محاور اتفاقية بازل III:

جاءت اتفاقية بازل III لتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي الذي عرفت هشاشته عقب الأزمة المالية العالمية 2008م، فكان نص الاتفاقية والذي يشمل على خمسة محاور والتي من شأنها أن تعزز سلامة النظام المصرفي، وهذه المحاور هي:

المحور الأول: الحد الأدنى لكفاية رأس المال

ينص المحور الأول من محاور اتفاقية بازل III على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك؛ وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في تسيير أعمالها في فترات الضغط، بحيث يتم قياس نسبة كفاية رأس المال من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية مرجحة بالمخاطر}} \leq 10.5\%$$

ويتكون رأس المال التنظيمي وفق معيار بازل III مما يلي:

أولاً: الشريحة الأولى الأساسية: ويسمى رأس المال الأساسي وحده الأدنى 7% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتتكون هذه الشريحة مما يلي:

1- رأس المال الأساسي للأسهم العادية، وحده الأدنى 4.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر ويتكون من:

- الأسهم العادية
- رأس مال تحوطي بنسبة 2.5% من الأسهم العادية
- علاوة الإصدار
- الأرباح المحتجزة
- الاحتياطات المعلنة

2- رأس المال الأساسي الإضافي ويتكون من:

- أدوات مصدرة من البنك وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي.
- علاوة الإصدار (الخصم) عن إصدار أدوات رأس المال الأساسي الإضافي.
- الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي.
- التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب رأس المال الأساسي الإضافي

ثانياً: الشريحة الثانية: ويسمى رأس المال المساند ويتكون من:

- الأدوات المصدرة من البنك وتحمل صفات رأس المال المساند (وغير مدرجة ضمن الشريحة الأولى).
- علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية.
- احتياطي المخاطر المصرفية العامة.
- التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند.

ويتم تحديد مفهوم الأصول من داخل وخارج الميزانية مرجحة بالمخاطر وفق مقررات بازل III كما يلي:

- 1- الأصول من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر ويقصد بها جميع عناصر الموجودات داخل الميزانية ومرجحة بمعامل ترجيح للمخاطر يحدد بنسبة مئوية من 0% ولغاية 100%.
- 2- الأصول المرجحة بالمخاطر من خارج الميزانية ويقصد بها صافي الحسابات المسجلة خارج الميزانية بعد تحويلها بمعامل تحويل إلى مخاطر ائتمانية ومن ثم ترجيحها بمعامل ترجيح للمخاطر.

المحور الثاني: تحديد نسبة الرافعة المالية

كان للتوسع في منح الائتمان قبل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي، ولهذا عملت بازل III على إدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio)، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة، بالإضافة لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ. وتعمل كمييار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. حيث يتم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية (Azadinamin, 2011).

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية}} \leq 3\%$$

المحور الثالث: قياس مخاطر السيولة

أضافت بازل III إلى مرتكزاتها الأساسية مخاطر السيولة وذلك بالنظر إلى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق المالية، وبذلك فإن لجنة بازل عمدت إلى بلورة معيار عالمي للسيولة يرتكز على نسبتين هما:

أ- نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) أو ما يطلق عليها نسبة السيولة قصيرة الأجل وتقاس من خلال قسمة الأصول المرتفعة السيولة على صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوم، ويجب ألا تقل عن 100% (كوكش، 2012م).

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \leq 3\%$$

وفي هذا الخصوص فقد عرفت الإتفاقية كل من الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوماً، فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة تنقسم إلى مستويين هما (سلمي، 2015م):

• **المستوى الأول:** ويشمل النقد والاحتياطيات النقدية لدى البنوك ولدى البنك المركزي، الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو انها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي.

• **المستوى الثاني:** ويشمل بعض الأصول الأخرى ذات السيولة المعتبرة، شرط ان لا تزيد نسبتها عن 40% من الأصول السائلة المذكورة في المستوى الأول، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو انها مضمونة من قبل جهات سيادية او من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات النقدية، صندوق النقد الدولي، أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة ، ومراقبة هذه النسبة يسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر للسيولة

ب- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) NSFR

يهدف تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر إلى توفير موارد مستقرة حتى تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة على الأقل في فترات الضغط التي تمتد في المستقبل

وذلك نتيجة تراجع في الربحية والأداء، أو تراجع تصنيف قروض أو أوراق البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلباً على نشاط البنك أو أصوله، ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) على استخدامات هذه المصادر ويجب ألا تقل عن 100% (حياة، 2013م).

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} \leq \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \times 100\%$$

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الإسمي والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكثر، أما استخدامات هذا التمويل فيتمثل في مجموع قيمة الأصول الممولة من خلال ضرب، كل أصل بمعامل ترجيح معين ويضاف إلى المجموع العناصر خارج الميزانية بعد ترجيحها بمعاملات معينة. وفي هذا الصدد أيضاً أشارت الوثيقة إلى طرق أخرى لرصد مخاطر السيولة من خلال مراقبة تواريخ استحقاق التوظيفات والتمويل والتركيزات المتعلقة بها (سلمي، 2015م).

المحور الرابع: تعزيز وتغطية المخاطر

يتناول هذا المحور الجوانب المتعلقة بتغطية مخاطر الجهات المقترضة ومعالجة بعض القضايا المتعلقة بها ومنها:

3- المخاطر المادية التي يمكن ان تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المتقابلة في عقود المشتقات، وقد بينت كيفية حسابها، وخصصت جزء من رأس المال لتغطيتها وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل (سلمي، 2015م).

4- ضرورة وضع برنامج شامل لاختبارات ضغط خطر الطرف المقابل، باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، وقياس أثر مثل هذا الانكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وخاصة مدى كفاية رأس المال والربحية، مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار مختلف التعاملات والتعرض لجميع أشكال مخاطر الطرف المقابل في الأسواق المالية، وذلك لفترات زمنية مستقبلية تسمح بكشف مدى تحمل البنوك لأية صدمات محتملة (معهد الدراسات المصرفية، 2010م).

المحور الخامس: انضباط السوق

فرضت لجنة بازل على البنوك في إطار توصياتها الجديدة ضرورة الإفصاح الكامل عن كيفية حساب النسب التي تتكون من رأس المال التنظيمي مثل نسبة الرفع المالي ونسبة السيولة، كما يتوجب أيضاً أن تنشر في مواقعها على شبكة الأنترنت كل الخصائص التعاقدية للأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة القانونية، كما أعدت اللجنة اقتراح يرمي إلى إلزام البنوك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعويضات والمكافآت المدفوعة، بما يسمح للمتعاملين في السوق إجراء تقييم دقيق وملائم وفي الوقت المناسب لكافة ممارسات وأعمال البنوك، بالإضافة إلى تحديد العناصر الإيجابية والسلبية لرأس المال التي تنطبق على الحد الأدنى (النجار، 2013م).

3.5 مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل III)

لكي تستطيع البنوك مواكبة التطورات الكبيرة التي تقتضيها تطبيق مقررات بازل III، يتوجب عليها إما رفع رؤوس أموالها (من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل أو التقليل من حجم قروضها)، لذا فقد منحت الاتفاقية المصارف فرصة تطبيق هذه القواعد كلياً حتى عام 2019م، مما يعطي الوقت الكافي للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال، حيث بدأ التطبيق تدريجياً بداية عام 2013م وانتهى عام 2015م، بذلك تكون المصارف قد رفعت أموالها الاحتياطية إلى ما نسبته 4.5%، وهو ما يعرف باسم "Core tier- one capital ratio"، ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% بحلول عام 2019م، وهو ما يعرف باسم "Counter- cyclical" كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل اقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5%، ليصل الإجمالي إلى 9.5%، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره لكل دولة على حدة (فاطمة، وبلورغي، 2012م).

والجدول التالي يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل III:

جدول (3.2): مراحل تنفيذ مقررات بازل III

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.0%	3.5%	الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5%	1.88%	1.25%	0.36				هامش التحوط لرأس المال

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
%7.0	%6.38	%5.75	%5.13	%4.5	%4.0	%3.5	الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط
%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%6.0	%5.5	%4.5	الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1
%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	%8.0	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
%10.5	%9.88	%9.25	%8.63	%8.0	%8.0	%8.0	الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط

المصدر: (Abdullah,2011)

3.6 تأثير اتفاقية بازل III على النظام المصرفي:

لما كانت اتفاقية بازل III قد حددت قواعد وضوابط رقابية تساهم في تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية وقيامها بمعالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية وطرحها لمعايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، بهدف تعزيز مساهمتها الكبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل من خلال زيادة احتياطاتها، وتحسين نوعيته، إلى جانب إقرار شفافية أكبر في النظام المالي عبر منح البنوك حوافز لتداول مشتقات داخلية في أسواق مفتوحة، بدلاً من تداولها سراً بين المؤسسات، فضلاً عن وضع قواعد محددة في تعريف الأسهم المشتركة والتعرض للمخاطر للحيلولة دون سعي البنوك لاستغلال أية ثغرات قد تظهر، ولتحقيق ذلك فقد أشار البعض إلى أن ثمة صعوبات وتحديات قد تواجه التطبيق أهمها (حسينة، 2014م):

- بالرغم من أن نصوص الاتفاقية ليست نهائية وهي وقابلة للتغير حتى نهاية سنة 2018م، إلا أنها تحمل في طياتها الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها، ولهذا فإن البنوك وخاصة تلك التي لم تطبق بازل II ستواجه صعوبة في إستيعابها والتعود عليها، ولهذا سيكون هناك مسؤولية إضافية تتمثل في تطوير كوادرها الفنية والمهنية لفهم أبعاد تطبيق تلك الاتفاقية.

- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال بالاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلاً، وبالتالي تتخفف ربحية السهم بما ينعكس سلباً على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية، ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوباً فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أصلاً أرباحاً أو لا يوزعها.
- الالتزام بمعايير السيولة ستجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، مما يعني انخفاض توظيفاتها، كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تصنيفها الائتماني جيد.
- الالتزام بالرافعة المالية المفروضة قد يؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض على البنوك، ما يؤثر سلباً على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل كما أنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي فإن ذلك يدفع العملاء نحو البحث عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية.
- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية من خلال تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر مما يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- سيؤدي إعادة بناء قواعد رأس المال إلى انخفاض اقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية وبالتالي انخفاض أرباح الأسهم، مما يؤثر سلباً على عائد حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل عام.
- فرض ضغوط على المؤسسات الضعيفة تفوق قدرتها، حيث أنها ستجد صعوبة كبيرة في رفع رأس مالها.
- إن تطبيق نظام بازل III سيؤدي إلى جعل اقتصاديات الدول النامية تعاني بالإضافة إلى أن البنوك لن تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل وتطوير التنمية الأساسية والضرورية لبلدانها.

- أن للمعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية بازل III سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الأجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة تقريباً.

إن اتفاقية بازل III جاءت لتعزيز المعايير الرأسمالية العالمية وتساهم في الإستقرار المالي والنمو وستبعد البنوك عن المعاملات الخطرة من خلال اللوائح الأكثر صرامة التي يتضمنها الإتفاق، وأن طول الفترة الزمنية المسموح بها لتطبيق هذه الإتفاقية والتي تمتد حتى عام 2019م تعد سبباً قوياً لتبديد المخاوف حيث أنها تمنح البنوك الفرصة الكافية لتنظيم أمورها وإعادة رسم سياستها المالية وفقاً للمستجدات الحادثة على الساحة العالمية، لذلك فإن زيادة رأس مال البنوك يعد حماية لها من المخاطر وقدرة أوسع على تعزيز خطوطها الائتمانية، والجهاز المصرفي الفلسطيني شأنه شأن سائر الانظمة المصرفية العالمية مطالب بتطبيق هذه الاتفاقية حتى لا يكون بمعزل عن النظام المصرفي العالمي وحتى يستطيع اللحاق بهذا النظام ، وفي الفصل التالي سنتعرف إلى أين وصل الجهاز المصرفي الفلسطيني من تطبيق اتفاقيات بازل .

الفصل الرابع
واقع تطبيق الجهاز المصرفي
الفلسطيني لمقررات بازل
وتطوراتها

الفصل الرابع

واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لمقررات بازل وتطوراتها

4.1 مقدمة:

يسعى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى مواكبة النظام المصرفي العالمي من خلال إحداث نقلة نوعية ومميزة في المجال المصرفي الفلسطيني، حيث تظهر البيانات المالية للبنوك تطور أداء هذا الجهاز عبر السنوات المالية للفترة الممتدة من 2009 إلى 2016، وقد أشار إلى ذلك صندوق النقد الدولي مبيناً أن سلطة النقد الفلسطينية تتمتع بجاهزية للتحويل إلى بنك مركزي عصري، كما عملت سلطة النقد على تنظيم رؤوس أموال المصارف العاملة في فلسطين ونسبة ملاءتها وفقاً للقرارات الصادرة عنها (سلطة النقد، 2016م)

4.2 مكونات رأس المال الرقابي في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفق مقررات بازل

عملت سلطة النقد على تنظيم رؤوس أموال المصارف العاملة في فلسطين ونسبة ملاءتها وفقاً للقرارات الصادرة عنها، وخصوصاً القرار رقم (1) المتعلق بترخيص ومراقبة أعمال المصارف المحلية والصادر بتاريخ 2015/05/06م وأيضاً التعليمات رقم (2016/07) الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2016/07/05م بشأن تطبيق كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل 2 هذا ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية فإن رأس المال الرقابي للبنوك يتكون من الشريحتين التاليتين: (سلطة النقد، 2016م)

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي

وهو ما يسمى بصافي حقوق المساهمين: ويتكون وفقاً لتعليمات سلطة النقد من العناصر

الآتية:

1- رأس المال المدفوع:

قرر مجلس إدارة سلطة النقد في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2015/05/06م الموافقة على رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع أو المخصص لمزاولة العمل المصرفي في فلسطين من 50 مليون دولار أميركي إلى 75 مليون دولار أميركي أو ما يعادلها من العملات المتداولة، مع إعطاء المصارف مهلة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ صدور التعليمات اللازمة لذلك للالتزام باستكمال رفع رأس المال، حيث يعتبر المبلغ المذكور هو الحد الأدنى من رأس المال اللازم لممارسة العمل المصرفي الفلسطيني، بالإضافة إلى الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال لا

تقل بأي من الأحوال عن 12%، وأيضاً رفع رأس المال المدفوع بما يتناسب مع طبيعة وحجم عمليات المصرف وعمليات فروع والشركات التابعة له.

2- الاحتياطي القانوني:

يشمل الاحتياطي القانوني استناداً لأحكام المادة (31) من قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010م الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه بواقع 10% من صافي الأرباح السنوية للمصرف، إلى أن يصبح مساوياً لرأس مال المصرف وفقاً لقانون الشركات المعمول به في فلسطين.

3- الاحتياطات المعلنة:

تشمل هذه الإحتياطات كل من الاحتياطي النظامي وكذلك الأرباح غير الموزعة (الأرباح المرحلة أو المستبقة).

ولسلطة النقد أن تطلب من أي مصرف تخصيص احتياطات إضافية في ضوء الظروف السائدة، لإبقاء المصرف في وضع مالي سليم (قانون المصارف رقم 2010/9م). ولتحديد القيمة النهائية لهذه الشريحة يتم خصم البنود التالية:

- الأصول غير الملموسة
- أرباح/خسائر السنة
- أرباح/خسائر تحت التسوية

هذا ولأغراض الرقابة على مكونات هذه الشريحة أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليماتها للبنوك بعدم جواز قيام البنك بتوزيع الأرباح المساهمة إلا بعد اقتطاع المخصصات اللازمة لمقابلة الالتزامات وتغطية المصارف التأسيسية، والحصول على الموافقة اللازمة في هذا الخصوص، كما لا يجوز لفرع المصرف الأجنبي المرخص تحويل أرباحه إلا بعد الحصول على إذن مسبق من سلطة النقد.

الشريحة الثانية: رأس المال المساند ويشمل:

- أ. احتياطات إعادة التقييم.
- ب. الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية.
- ت. الاحتياطات العامة للعمليات غير المصرفية
- ث. القروض المساندة المؤهلة (المتبقي على استحقاقها أكثر من 5 سنوات)

وقد حددت سلطة النقد الفلسطينية الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال للمصارف اللازم لتغطية المخاطر بنسبة 10% للمصارف التجارية، و12% للمصارف الأخرى وفي نفس السياق فقد أصدرت سلطة النقد تعليمات جديدة للمصارف العاملة في فلسطين بشأن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر بما يتوافق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية والمتعارف عليها بمقررات بازل II وقد جاءت هذه التعليمات استكمالاً لمشروع كبير أطلقته سلطة النقد في مطلع عام 2013م بشأن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر في المصارف وفقاً لمقررات بازل II والتي تعتبر خطوة ضرورية في اتجاه البدء في التحضير لتطبيق متطلبات بازل III والتي من شأنها تعزيز الكفاءة والملاءة الرأسمالية والحوكمة وإدارة المخاطر في الجهاز المصرفي بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي في فلسطين (المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، 2015م).

كما حددت سلطة النقد الفلسطينية مجالات أساسية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الجهاز المصرفي الفلسطيني ومن هذه المجالات، الالتزام بالمعايير الدولية في مجال الرقابة المصرفية، والسعي نحو تطبيق مقررات معايير بازل بمختلف مراحلها وآخرها اتفاقية بازل III، حيث تعمل حالياً ضمن لجان متخصصة على دراسة الوسائل والسبل وتحديد الإجراءات التي تمكن السلطة النقدية من تطبيق مقررات تلك اللجنة، وفي هذا الصدد فقد ألزمت سلطة النقد الفلسطينية البنوك بتكوين احتياطي جديد تحت مسمى (إحتياطي التقلبات الدورية) وذلك باقتطاع نسبة 15% من صافي أرباحها سنوياً بهدف تدعيم رؤوس أموال البنوك وزيادة قدرتها على تحمل المخاطر المختلفة.

4.3 تطبيق البنوك لنسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل

من المعلوم أن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنوك هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنوك ويعظم حقوق المساهمين، لذلك تقوم البنوك بإدارة هيكله رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل، حيث يتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2016/6) المستندة لمقررات لجنة بازل.

وفيما يلي بياناً يوضح نسب كفاية رأس للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني:
أولاً: نسبة كفاية رأس المال

● **بنك فلسطين**

جدول (4.1): تقييم نسبة كفاية رأس المال لبنك فلسطين

السنة	رأس المال	نسبة رأس المال إلى الموجودات	نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
2009	90,472,532	%7.05	%16.51
2010	94,998,297	%16.15	%12.88
2011	116,064,813	%7.02	%13.57
2012	137,901,056	%6.88	%13.20
2013	166,318,565	%7.08	%13.95
2014	94,998,297	%6.15	%12.88
2015	235,135,097	%8.44	%14.46
2016	381,971,604	%9.27	%14.71

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على التقارير المالية المنشورة لبنك فلسطين

يتبين من خلال الجدول أن بنك فلسطين يطبق النسبة التي أقرتها بازل II لكفاية رأس المال وهي 8% كما يطبق النسبة التي أقرتها سلطة النقد الفلسطينية وهي 12% حيث أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للسنوات من 2009 ولغاية 2016 بلغت 14.02%.

ثانياً البنك الإسلامي الفلسطيني

جدول(4.2): تقييم نسبة كفاية رأس المال لبنك الإسلامي الفلسطيني

السنة	رأس المال	نسبة رأس المال إلى الموجودات	نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
2009	27,897,593	%9.2	%35.90
2010	42,599,007	%11.92	%36.72
2011	46,616,023	%11.87	%30.09
2012	46,365,785	%10.96	%29.80
2013	49,691,544	%9.89	%21.65
2014	54,620,338	9.18%	%16.37
2015	62,225,298	%13.47	%16.51
2016	76,440,183	%6.15	%12.88

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي الفلسطيني

يتبين من خلال الجدول أن البنك الإسلامي الفلسطيني يطبق النسبة التي أقرتها بازل II لكفاية رأس المال وهي 8% كما يطبق النسبة التي أقرتها سلطة النقد الفلسطينية وهي 12% حيث أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للسنوات من 2009 ولغاية 2016 بلغت 24.99%.
ثالثاً: بنك القدس

جدول(4.3): تقييم نسبة كفاية رأس المال لبنك القدس

السنة	رأس المال	نسبة رأس المال إلى الموجودات	نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
2010	41,556,161	9.74%	23.13%
2011	46,618,404	9.97%	21.98%
2012	47,977,802	9.98%	22.22%
2013	50,819,122	9.54%	23.71%
2014	54,899,053	8.2%	16.98%
2015	65,686,740	8.17%	16.30%
2016	74,516,797	7.76%	13.92%

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على التقارير المالية المنشورة لبنك القدس

يتبين من خلال الجدول أن بنك القدس يطبق النسبة التي أقرتها بازل II لكفاية رأس المال وهي 8% كما يطبق النسبة التي أقرتها سلطة النقد الفلسطينية وهي 12% حيث أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للسنوات من 2009 ولغاية 2016 بلغت 19.75%.

رابعاً البنك الوطني

جدول(4.4): تقييم نسبة كفاية رأس المال للبنك الوطني

السنة	رأس المال	نسبة رأس المال إلى الموجودات	نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
2010	24,257,697	9.17%	15.34%
2011	23,781,557	6.76%	9.61%
2012	41,183,575	7.17%	11.73%
2013	42,596,649	8.04%	16.30%
2014	65,147,678	9.58%	20.41%
2015	81,746,884	9.97%	17.51%
2016	80,178,230	8.38%	14.36%

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على التقارير المالية المنشورة للبنك الوطني

يتبين من خلال الجدول أن البنك الوطني يطبق النسبة التي أقرتها بازل II لكفاية رأس المال وهي 8% كما يطبق النسبة التي أقرتها سلطة النقد الفلسطينية وهي 12% حيث أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للسنوات من 2009 ولغاية 2016 بلغت 15.03%.

خامساً: البنك الإسلامي العربي

جدول(4.5): تقييم نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي العربي

السنة	رأس المال	نسبة رأس المال إلى الموجودات	نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
2009	38,158,514	13%	20.26%
2010	36,917,636	12.92%	20.24%
2011	45,444,157	15.14%	24.20%
2012	47,297,101	10.66%	19.93%
2013	50,073,761	10.66%	18.93%
2014	52,264,381	9.30%	15.52%
2015	61,722,781	9.49%	14.20%
2016	72,026,895	9.10%	14.17%

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على التقارير المالية المنشورة للبنك الإسلامي العربي

يتبين من خلال الجدول أن البنك الإسلامي العربي يطبق النسبة التي أقرتها بازل II لكفاية رأس المال وهي 8% كما يطبق النسبة التي أقرتها سلطة النقد الفلسطينية وهي 12% حيث أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للسنوات من 2009 ولغاية 2016 بلغت 18.43%.

سادساً: بنك الإستثمار الفلسطيني

جدول(4.6): تقييم نسبة كفاية رأس المال لبنك الإستثمار الفلسطيني

السنة	رأس المال	نسبة رأس المال إلى الموجودات	نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
2009	44,218,824	18%	40.60%
2010	42,778,137	16.12%	29%
2011	40,957,952	16.82%	31.72%
2012	43,285,071	16.73%	31.55%
2013	54,389,096	18.86%	35.54%
2014	61,410,983	19.14%	34.60%
2015	64,876,817	19.79%	32.72%
2016	69,518,871	19.70%	19.45%

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على التقارير المالية المنشورة في بنك الإستثمار الفلسطيني

يتبين من خلال الجدول أن بنك الإستثمار الفلسطيني يطبق النسبة التي أقرتها بازل II لكفاية رأس المال وهي 8% كما يطبق النسبة التي أقرتها سلطة النقد الفلسطينية وهي 12% حيث أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للسنوات من 2009 ولغاية 2016 بلغت 31.89%. من خلال الجداول السابقة يتبين أن نسبة كفاية رأس المال لكل بنك من البنوك للأعوام من 2009 إلى 2016 هي أعلى من النسبة التي أقرتها لجنة بازل 2 وهي 8% وكذلك أعلى من النسبة التي أقرتها سلطة النقد الفلسطينية وهي 12%، وبالتالي فإن الأمر يشير إلى التزام البنوك العاملة في فلسطين بنسبة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل في هذا الخصوص.

4.4 تطبيق البنوك لنسبة الرفع المالي وفق مقررات بازل

تمثل نسبة الرفع المالي العلاقة بين رأس مال الشريحة الأولى والأصول داخل وخارج الميزانية دون أخذ الأوزان الترحيحية للمخاطر بعين الإعتبار ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 3% ويتم احتساب نسبة الرفع المالي من خلال المعادلة التالية:

$$\%3 \geq \frac{\text{الشريحة الأولى}}{\text{مجموع الأصول}}$$

جدول(4.7): نسبة الرفع المالي للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني

السنة/البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بنك فلسطين	4.5%	5.1%	6.60%	6.51%	6.67%	7.1%
البنك الإسلامي الفلسطيني	8.19%	9.88%	10.14%	9.08%	11.19%	13.15%
بنك القدس	8.07%	9.05%	10.08%	8.08%	11.56%	13.8%
البنك الوطني	6.49%	7.09%	7.71%	9.10%	10.29%	13.5%
البنك العربي الإسلامي	8.11%	9.6%	10.04%	9.11%	10.85%	11.09%
بنك الإستثمار الفلسطيني	10.45%	15.53%	18.45%	16.97%	18.55%	19.2%

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنوك.

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة الرفع المالي لكل بنك من البنوك المذكورة من سنة 2011 ولغاية 2016 تتجاوز النسبة التي أقرتها لجنة بازل وهي 3% وأن هذه النسبة في تزايد من عام على آخر.

4.5 تطبيق البنوك لنسبة السيولة وفق مقررات بازل

وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر وذلك لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، ويتم احتسابها من خلال قسمة نسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100% ويتم احتسابها من خلال المعادلة التالية:

$$100\% \leq \frac{\text{الموارد الدائمة لسنة واحدة}}{\text{حاجات التمويل لسنة واحدة}}$$

جدول (4.8): نسبة السيولة للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني

السنة/البنك	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بنك فلسطين	250.17%	315.96%	326.99%	1022.95%	1200.33%	1450.26%
البنك الإسلامي الفلسطيني	559.45%	760.36%	980.69%	449.65%	1041.35%	1121.45%
بنك القدس	417.59%	596.14%	618.09%	323.42%	790.36%	827.36%
البنك الوطني	116.22%	1229.14%	138.93%	140.68%	218.11%	317.09%
البنك العربي الإسلامي	500.01%	645.32%	741.41%	540.11%	808.14%	860.17%
بنك الإستثمار الفلسطيني	118.63%	152.17%	185.28%	223.47%	350.18%	408.14%

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى التقارير المالية المنشورة للبنوك

أقرت لجنة بازل نسبة 100 % لنسب السيولة ومن خلال الجدول السابق يتبين أن البنوك تلتزم بنسبة أكبر من 100 % لنسب السيولة وان هذه النسبة تتزايد من عام لآخر. أخيراً فإن المضي في تطبيق مقررات لجنة بازل وما يطرأ عليها من تطورات من شأنه ان يعزز ويقوي الجهاز المصرفي في فلسطين مما يجعل هذا الجهاز قادراً على اللحاق بالنظام المصرفي العالمي ومواكبة تطوراته، حيث أن زيادة رؤوس أموال البنوك سيؤدي إلى تفادي الأزمات المالية والإئتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أدى إلى إفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع المصرفي من الثغرات والإختلالات والتي تؤثر على الإقتصاد العالمي، ولذلك لا بد على الجهاز المصرفي الفلسطيني وعلى رأسه سلطة النقد الفلسطينية الإستمرار في المضي قدماً نحو تطبيق كافة مقررات لجنة بازل بكافة مراحلها وبنودها حتى يأخذ هذا الجهاز مكانة مهمة بين النظام المصرفي العالمي

الفصل الخامس

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

5.1 المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

5.2 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف الحمداني (2006م) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

5.3 طرق جمع البيانات:

وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للدراسة تم استخدام البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

5.4 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتم دراستها، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من الموظفين العاملين في دوائر الرقابة والتفتيش للبنوك المحلية المرخصة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، بالإضافة إلى مسؤولي دائرة الرقابة والتفتيش بسلطة النقد، ويقدر عددهم بـ 48 موظف استناداً إلى الهيكل التنظيمي لكل بنك بالإضافة إلى سلطة النقد.

5.5 عينة الدراسة:

تم استخدام طريقة الحصر الشامل لمفردات مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع الإستبانة على كافة أفراد المجتمع وعددهم 48 مفردة وقد تم استرداد 35 استبانة بنسبة 73%.

جدول (5.1): حصر عينة الدراسة

م	اسم البنك	الموزعة	المستردة
1	بنك فلسطين م.ع.م	11	9
2	البنك الإسلامي الفلسطيني	8	8
3	البنك العربي الإسلامي	6	4
4	بنك القدس	5	4
6	بنك الإستثمار الفلسطيني	4	2
7	البنك الوطني	4	1
8	سلطة النقد	10	7
	المجموع	48	35

5.6 أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول "واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها"، حيث تتكون من قسمين رئيسيين هما:
القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيبين (المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الجنس، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 51 فقرة، موزع على 4 مجالات هي:

المجال الأول: مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني، ويتكون من (16) فقرات.

المجال الثالث: مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق، ويتكون من (15) فقرات.
المجال الرابع: آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ويتكون من (10) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (5.1):

جدول (5.2): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

خطوات بناء الإستبانة:

تم إعداد أداة الدراسة للتعرف على " واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها "، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الإستبانة: -

- 1- الاطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.
- 2- تم استشارة عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين في تحديد مجالات الإستبانة وفقراتها.

3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الإستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية.

6- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل الأستاذ المشرف.

7- تم عرض الإستبانة على (5) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وجامعة فلسطين، بالإضافة الى متخصصين في المحاسبة والتمويل من سلطة النقد الفلسطينية والملحق رقم (1) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

8- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الإستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الإستبانة في صورتها النهائية ملحق (2).

صدق الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني " أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي، 2010م)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001م). وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- صدق آراء المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بذلك "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي، 2010م) حيث تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) متخصصين في (المحاسبة والإدارة والإقتصاد) وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الأستبانة في صورتها النهائية -انظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني "

م	القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	القيمة
1.	0.000	.693*	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لكفاية رأس المال
2.	0.000	.682*	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من المخاطر الائتمانية
3.	0.000	.827*	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها والمتعلقة بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.
4.	0.004	.473*	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها والمتعلقة بتكوين رأس مال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر السوق
5.	0.008	.428*	تراعي إدارة البنك تكوين المخصصات الكافية لمقابلة الهبوط في قيمة الأصول.
6.	0.000	.740*	تراعي إدارة البنك توجيه الإئتمان نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها.
7.	0.000	.687*	تراعي إدارة البنك توجيه الاستثمارات نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها.
8.	0.000	.576*	يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس مخاطر الائتمان، ويلتزم باستمرارية الثبات في التطبيق.
9.	0.000	.697*	يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس المخاطر التشغيلية.
10.	0.007	.439*	يقوم البنك بعمل تصنيف للديون ووضع اوزان ترجيحية حسب درجة مخاطرها وفق ما ورد في اتفاقية بازل.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (5.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني "

م	القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل بيرسون للارتباط	الفقرة
1.	0.001	.547*	يتوفر لدى الهيكل التنظيمي للبنك قسم متخصص بإدارة المخاطر.
2.	0.000	.569*	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بمخاطر التشغيل.
3.	0.000	.577*	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بمخاطر السوق.
4.	0.000	.638*	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية.
5.	0.001	.546*	ترفع الإدارة العليا تقارير دورية سنوية إلى الهيئة العامة للمساهمين حول كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق.
6.	0.000	.627*	يمتلك البنك نظم داخلية سليمة لتقييم ملاءة رأس المال وفقاً لحجم المخاطر التي يواجهها.
7.	0.000	.577*	يحتفظ البنك بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى لمعيار ملاءة رأس المال.
8.	0.025	.356*	يقوم البنك بتقويم التقييمات والاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال ومدى وفاء البنك بمتطلبات رأس المال الرقابية.
9.	0.000	.746*	يمتلك البنك سياسات محددة وواضحة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال.
10.	0.000	.705*	يمتلك البنك أنظمة رقابة داخلية محددة وواضحة لتقييم كفاية رأس المال والاحتياجات.
11.	0.000	.661*	يتوفر لدى البنك سياسة داخلية مكتوبة ومحددة لإدارة المخاطر.
12.	0.005	.457*	يقوم البنك بعمل دورات تنقيفية للعاملين في مجال ادارة المخاطر.
13.	0.001	.559*	يتم اختيار أنسب وسيلة لإدارة المخاطر التي تواجه البنك حسب درجة الأمان والتكلفة اللازمة.
14.	0.000	.573*	يمتلك البنك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة المخاطر.
15.	0.006	.447*	يوجد تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك.
16.	0.000	.577*	تقوم البنوك بإعداد تقارير لسلطة النقد حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه. جدول (5.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق"

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	يقوم البنك بالإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال وفقاً لما ورد في مقررات اتفاقية بازل وتطوراتها.	.376*	0.019
2.	حماية حقوق الملكية والمعلومات عن العملاء أمر مطبق بوجه عام.	.373*	0.019
3.	يمتلك مراقبي سلطة النقد الفلسطينية خبرات وتقنيات متطورة لمتابعة تطبيق البنوك الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المطلوبة وفق مقررات بازل وتطوراتها.	.522*	0.001
4.	تطلب السلطة الرقابية من البنوك الإفصاح عن الطرق والأساليب التي تطبقها لتقدير المخاطر واحتساب كفاية رأس المال.	.767*	0.000
5.	يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن رأس المال (هيكل كفاية رأس المال) والتعرض للمخاطر وتقييمها (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل)	.755*	0.000
6.	يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن هيكل وحجم أمواله الخاصة.	.799*	0.000
7.	يتم الإفصاح في القوائم المالية المنشورة عن عمليات تقييم المخاطر والاستراتيجيات وإدارتها وتسييرها.	.815*	0.000
8.	تلتزم البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف الأسواق.	.792*	0.000
9.	يتيح البنك للمشاركين في السوق المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك.	.536*	0.001
10.	يتوفر لدى البنك نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الاطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.	.596*	0.000
11.	يقوم البنك بالإفصاح عن مخاطر التشغيل مع تحديد الأساليب المتبعة لقياسها وإدارتها	.725*	0.000
12.	يقوم البنك بالإفصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم	.755*	0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	الأصول والتزامات المصرف.		
13.	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي.	.599*	0.000
14.	يمتلك البنك نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل وذلك من أجل.	.736*	0.000
15.	تقوم سلطة النقد بإلزام البنوك بمعدلات كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالمياً إذا اقتضت الضرورة ذلك.	.577*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (5.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول (5.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني "

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	يطبق البنك معدل كفاية رأس المال بنسبة 10.5% أو أكثر.	.651*	0.000
2.	يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3%.	.781*	0.000
3.	يحرص البنك على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل بنسبة لا تقل عن 100%	.705*	0.000
4.	يحرص البنك علنا الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل بنسبة لا تقل عن 10%	.651*	0.000
5.	تمتلك البنوك في الجهاز المصرفي الفلسطيني القدرة على تطبيق معيار بازل 3 ولديها وقت كافٍ للتطبيق مع حلول 2023.	.661*	0.000
6.	تلتزم البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي بمعدل 4.5% على الأقل من الأصول	.735*	0.000
7.	يقوم البنك بتكوين احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول لمواجهة الصدمات المستقبلية	.695*	0.000
8.	تقوم البنوك بالاحتفاظ باحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة	.742*	0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي.		
.9	يعمل البنك على رفع المستوى الاول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعد احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.	.702*	0.000
.10	يلتزم البنك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من 2.5% إلى 4%.	.760*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لقررات الإستبانة.

يبين جدول (5.7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (5.7): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	المجال
0.000	.682*	مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني
0.000	.718*	مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني
0.000	.764*	مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
0.003	.486*	آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

5.7 ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضاً إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم

فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الرجاوي، 2010م).

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5.8).

جدول (5.8): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.826	10	مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني
0.823	16	مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني
0.893	15	مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
0.888	10	آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني
0.900	51	جميع المجالات معا

واضح من النتائج الموضحة في جدول (5.8) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.823, 0.893) بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.900). وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال احصائياً.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

5.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5.9).

جدول (5.9): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المجال
0.426	0.877	مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني
0.766	0.666	مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني
0.396	0.898	مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق
0.737	0.685	آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني
0.840	0.617	جميع مجالات الاستبانة معا

واضح من النتائج الموضحة في جدول (5.9) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات. وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
- 2- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري، لمعرفة درجة الموافقة.
- 3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- 4- اختبار كولمغوروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S): لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- 5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
- 6- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

الفصل السادس
تحليل البيانات واختبار الفرضيات
ومناقشتها

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

6.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

6.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (6.1): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم	-	-
بكالوريوس	21	60
ماجستير فأعلى	14	40
المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (6.1) أن ما نسبته 60% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 40% مؤهلهم العلمي ماجستير فأعلى. وتعتبر هذه النسبة جيدة مما يدعم نتائج الاستبانة حيث أن الفئة المستهدفة هم من حملة الشهادات العلمية التي تؤهلهم للقيام بأداء أعمالهم المهنية والقدرة على فهم طبيعة وأبعاد الأستبانة.

- توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

جدول (6.2): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	14	40
علوم مالية ومصرفية	10	28.5
إدارة أعمال	9	25.8
أخرى	2	5.7
المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (6.2) أن ما نسبته 40% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، 28.5% تخصصهم علوم مالية ومصرفية، 25.8% تخصصهم إدارة أعمال، بينما 5.7% تخصصهم غير ذلك. وبذلك فإن الفئة المستهدفة هم من حملة الشهادات العلمية في تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية وإدارة الأعمال والتي تؤهلهم للقيام بأعمالهم المهنية والقدرة على فهم طبيعة وأبعاد الإستبانة والإجابة على اسئلة الإستبانة بعد فهم بنودها.

- توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول (6.3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المسمى الوظيفي
8.6	3	مدير دائرة
8.6	3	نائب مدير دائرة
34.3	12	رئيس قسم
45.7	16	مفتش/ مراقب فرع
2.8	1	أخرى
100.0	35	المجموع

يتضح من جدول (6.3) أن ما نسبته 8.6% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي مدير ونائب مدير دائرة، 34.3% مساهم الوظيفي رئيس قسم، 45.7% مساهم الوظيفي مفتش/ مراقب فرع، بينما 2.8% مساهم الوظيفي غير ذلك. وبذلك فإن الفئة المستهدفة هم من المسميات الوظيفية مدير ونائب مدير دائرة بالإضافة إلى مفتش/ مراقب فرع وآخرون التي تؤهلهم للقيام بأعمالهم المهنية والقدرة على فهم طبيعة وأبعاد الإستبانة والإجابة على اسئلة الإستبانة بعد فهم بنودها.

- توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول (6.4): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية %	العدد	الجنس
91.4	32	ذكر
8.6	3	أنثى
100.0	35	المجموع

يتضح من جدول (6.4) أن ما نسبته 91.4% من عينة الدراسة ذكور، بينما 8.6%

إناث.

- توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (6.5): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة
-	-	أقل من 5 سنوات
14.3	5	5 - أقل من 10 سنوات
48.6	17	10 - أقل من 15 سنة
37.1	13	15 سنة فأكثر
100.0	35	المجموع

يتضح من جدول (6.5) أن ما نسبته 14.3% من عينة الدراسة أعمارهم سنوات خبرتهم تتراوح من 5 - أقل من 10 سنوات، 48.6% تتراوح سنوات خبرتهم من 10 - أقل من 15 سنة، بينما 37.1% سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر ، وبذلك فإن الفئة المستهدفة هم ممن لديهم خبرة واسعة وكبيرة في مجال العمل المصرفي ولهم القدرة على فهم طبيعة وأبعاد الإستبانة والإجابة على اسئلة الإستبانة بعد فهم بنودها.

6.3 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. فإذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي 3، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى:

يتوفر في الجهاز المصرفي الفلسطيني المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6.6).

جدول (6.6): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
1.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لكفاية رأس المال	4.65	0.49	92.90	* 18.83	0.000	1
2.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من المخاطر الائتمانية	4.55	0.51	90.97	* 17.04	0.000	2
3.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها والمتعلقة بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.	4.42	0.50	88.39	* 15.75	0.000	3
4.	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها والمتعلقة بتكوين رأس مال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر السوق	4.23	0.43	84.52	* 16.06	0.000	6
5.	تراعي إدارة البنك تكوين المخصصات الكافية لمقابلة الهبوط في قيمة الأصول.	4.32	0.48	86.45	* 15.50	0.000	5
6.	تراعي إدارة البنك توجيه الإئتمان نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها.	4.35	0.61	87.10	* 12.40	0.000	4
7.	تراعي إدارة البنك توجيه الاستثمارات نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها.	4.19	0.60	83.87	* 11.06	0.000	8
8.	يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس	4.16	0.51	83.23	* 11.09	0.000	9

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
	مخاطر الائتمان، ويلتزم باستمرارية الثبات في التطبيق.						
9.	يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس المخاطر التشغيلية .	4.23	0.56	84.52	*12.18	0.000	6
10	يقوم البنك بعمل تصنيف للديون ووضع اوزان ترجيحية حسب درجة مخاطرها وفق ما ورد في اتفاقية بازل.	4.16	0.58	83.23	*11.09	0.000	10
	جميع فقرات المجال معاً	4.33	0.33	86.52	*22.06	0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لكفاية رأس المال " يساوي 4.65 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 92.90%، قيمة الاختبار 18.83 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " يقوم البنك بعمل تصنيف للديون ووضع اوزان ترجيحية حسب درجة مخاطرها وفق ما ورد في اتفاقية بازل " يساوي 4.16 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.23%، قيمة الاختبار 11.09، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.33، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 86.52%، قيمة الاختبار 22.06، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

من نتائج التحليل يتبين أن جميع أفراد العينة مجمعون على توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني وان رأس المال لجميع البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني مناسب وكافي، وبذلك يمكن قبول الفرضية الأولى القائلة بتوفر في الجهاز المصرفي الفلسطيني المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال، وتتوافق هذه الدراسة مع (لعيساوي، وعبيد الله، 2017م) حيث توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تتنبى وتطبق مقررات بازل II من حيث احتفاظها بالحد الأدنى لكفاية رأس المال والمراجعة الإشرافية، ودراسة (سلمي، 2015م)، حيث أظهرت الدراسة توافر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك المحلية العاملة في فلسطين، حيث أن متوسط نسبة كفاية رأس المال لجميع البنوك عينة الدراسة تفوق النسبة المقررة وفق مقررات لجنة بازل.

الفرضية الثانية:

يتم تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الفلسطيني

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6.7).

جدول (6.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
1.	يتوفر لدى الهيكل التنظيمي للبنك قسم متخصص بإدارة المخاطر.	4.77	0.43	95.48	*23.24	0.000	1
2.	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بمخاطر التشغيل.	4.68	0.48	93.55	*19.65	0.000	2
3.	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بمخاطر السوق.	4.65	0.49	92.90	*18.83	0.000	3
4.	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية.	4.58	0.56	91.61	*15.60	0.000	4
5.	ترفع الإدارة العليا تقارير دورية سنوية إلى الهيئة العامة للمساهمين حول كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق.	4.19	0.65	83.87	*10.16	0.000	16
6.	يمتلك البنك نظم داخلية سليمة لتقييم ملاءة رأس المال وفقاً لحجم المخاطر التي يواجهها.	4.26	0.63	85.16	*11.11	0.000	10
7.	يحتفظ البنك بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى لمعيار ملاءة رأس المال.	4.26	0.51	85.16	*13.62	0.000	10
8.	يقوم البنك بتقويم التقييمات والاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال ومدى ولاء البنك بمتطلبات رأس المال الرقابية.	4.26	0.58	85.16	*12.17	0.000	10
9.	يمتلك البنك سياسات محددة و واضحة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال.	4.39	0.50	87.74	*15.60	0.000	7
10.	يمتلك البنك أنظمة رقابة داخلية محددة وواضحة لتقييم كفاية رأس المال والاحتياطات.	4.35	0.49	87.10	*15.51	0.000	8
11.	يتوفر لدى البنك سياسة داخلية مكتوبة ومحددة لإدارة المخاطر.	4.45	0.51	89.03	*15.98	0.000	6

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
12.	يقوم البنك بعمل دورات تثقيفية للعاملين في مجال ادارة المخاطر .	4.48	0.68	89.68	*12.21	0.000	5
13.	يتم اختيار أنسب وسيلة لإدارة المخاطر التي تواجه البنك حسب درجة الأمان والتكلفة اللازمة.	4.26	0.44	85.16	*15.75	0.000	10
14.	يملك البنك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة المخاطر .	4.32	0.48	86.45	*15.50	0.000	9
15.	يوجد تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك.	4.23	0.50	84.52	*13.72	0.000	15
16.	تقوم البنوك بإعداد تقارير لسلطة النقد حول المؤشرات المالية المتعلقة بالمخاطر .	4.26	0.68	85.16	*10.28	0.000	10
	جميع فقرات المجال معاً	4.40	0.28	87.98	*27.43	0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.7) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يتوفر لدى الهيكل التنظيمي للبنك قسم متخصص بإدارة المخاطر " يساوي 4.77 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 95.48%، قيمة الاختبار 23.24 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " ترفع الإدارة العليا تقارير دورية سنوية إلى الهيئة العامة للمساهمين حول كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق " يساوي 4.19 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.87%، قيمة الاختبار 10.16، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.40، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 87.98%، قيمة الاختبار 27.43، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

من نتائج التحليل يتبين أن جميع أفراد العينة مجمعون على تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لسياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها، وبذلك يمكن قبول الفرضية الثانية يتم تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الفلسطيني، وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة (Rasas, 2014) حيث أظهرت الدراسة أن هناك التزام كبير من قبل البنوك العاملة في فلسطين (بنسبة 85%) بتعليمات سلطة النقد المتعلقة بتغطية المخاطر.

الفرضية الثالثة:

يتم تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. النتائج موضحة في جدول (6.8).

جدول (6.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "مدى تطبيق إجراءات

صارمة لتحقيق انضباط السوق"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يقوم البنك بالإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال وفقاً لما ورد في مقررات اتفاقية بازل وتطوراتها.	4.19	0.60	83.87	* 11.06	0.000	10
2.	حماية حقوق الملكية والمعلومات عن العملاء أمر مطبق بوجه عام .	4.48	0.57	89.68	* 14.50	0.000	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
3.	يمتلك مراقبي سلطة النقد الفلسطينية خبرات وتقنيات متطورة لمتابعة تطبيق البنوك الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المطلوبة وفق مقررات بازل وتطوراتها.	4.19	0.54	83.87	* 12.24	0.000	10
4.	تطلب السلطة الرقابية من البنوك الإفصاح عن الطرق والأساليب التي تطبقها لتقدير المخاطر واحتساب كفاية رأس المال.	4.32	0.54	86.45	* 13.62	0.000	4
5.	يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن رأس المال (هيكل كفاية رأس المال) والتعرض للمخاطر وتقييمها (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل)	4.35	0.55	87.10	* 13.70	0.000	2
6.	يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن هيكل وحجم أمواله الخاصة.	4.23	0.72	84.52	* 9.52	0.000	9
7.	يتم الإفصاح في القوائم المالية المنشورة عن عمليات تقييم المخاطر والاستراتيجيات وإدارتها وتسييرها.	4.13	0.67	82.58	* 9.38	0.000	13
8.	تلتزم البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف الأسواق.	4.16	0.73	83.23	* 8.80	0.000	12
9.	يتيح البنك للمشاركين في السوق المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك.	4.26	0.58	85.16	* 12.17	0.000	8
10.	يتوفر لدى البنك نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الاطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر .	4.32	0.60	86.45	* 12.29	0.000	4
11.	يقوم البنك بالإفصاح عن مخاطر التشغيل مع تحديد الأساليب المتبعة لقياسها وإدارتها	4.13	0.62	82.58	* 10.16	0.000	13
12.	يقوم البنك بالإفصاح عن تقارير السياسات	4.29	0.69	85.81	* 10.37	0.000	7

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
	المحاسبية المطبقة في تقييم الأصول والتزامات المصرف.						
13.	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي .	4.06	0.63	81.29	*9.42	0.000	15
14.	يملك البنك نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل وذلك من أجل.	4.35	0.49	87.10	*15.51	0.000	2
15.	تقوم سلطة النقد بإلزام البنوك بمعدلات كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالمياً إذا اقتضت الضرورة ذلك.	4.32	0.54	86.45	*13.62	0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	4.25	0.39	85.08	*18.11	0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " حماية حقوق الملكية والمعلومات عن العملاء أمر مطبق بوجه عام " يساوي 4.48 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 89.68%، قيمة الاختبار 14.50 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر " يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي " يساوي 4.06 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.29%، قيمة الاختبار 9.42، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.25، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 85.08%، قيمة الاختبار 18.11، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "مدى تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

من نتائج التحليل يتبين أن جميع أفراد العينة مجمعون على تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق، وبذلك يمكن قبول الفرضية الثالثة القائلة "يتوفر في الجهاز المصرفي الفلسطيني المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال"، وتتوافق هذه الدراسة مع متطلبات الإفصاح الواردة في المحور الثالث لإتفاقية بازل II المتعلقة بانضباط السوق واختلفت مع دراسة (غانية، 2015م) حيث كان من نتائجها عدم تطبيق البنوك الجزائرية للركيزة الثانية المتعلقة بانضباط السوق وذلك لافتقار الجزائر لسوق مالي نشط.

الفرضية الرابعة:

يتم مراعاة تطبيق نسبة الرافعة المالية في النظام المصرفي الفلسطيني.

الفرضية الخامسة:

تتوفر متطلبات نسبة السيولة وأسس مراقبتها في النظام المصرفي الفلسطيني تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (6.9).

جدول (6.9): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "آفاق تطبيق بازل III

في الجهاز المصرفي الفلسطيني"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يطبق البنك معدل كفاية رأس المال بنسبة 10.5% أو أكثر.	3.90	0.70	78.06	* 7.18	0.000	3
2.	يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3%.	3.68	0.70	73.55	* 5.37	0.000	10
3.	يحرص البنك على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل بنسبة لا تقل عن 100%	4.00	0.73	80.00	* 7.62	0.000	2

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي	المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
4.	يحرص البنك على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل بنسبة لا تقل عن 10 %	4.06	0.73	81.29	8.15*	0.000	1	
5.	تمتلك البنوك في الجهاز المصرفي الفلسطيني القدرة على تطبيق معيار بازل III ولديها وقت كافٍ للتطبيق مع حلول 2023.	3.81	0.60	76.13	7.47*	0.000	6	
6.	تلتزم البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي بمعدل 4.5% على الأقل من الأصول	3.84	0.58	76.77	8.01*	0.000	4	
7.	يقوم البنك بتكوين احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول لمواجهة الصدمات المستقبلية	3.81	0.75	76.13	5.99*	0.000	6	
8.	تقوم البنوك بالاحتفاظ باحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي.	3.84	0.73	76.77	6.36*	0.000	4	
9.	يعمل البنك على رفع المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعد احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.	3.81	0.70	76.13	6.38*	0.000	6	
10.	يلتزم البنك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من 2.5% إلى 4%.	3.74	0.63	74.84	6.55*	0.000	9	
	جميع فقرات المجال معاً	3.85	0.49	76.97	9.73*	0.000		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (6.9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يحرص البنك على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل بنسبة لا تقل عن 10 %" يساوي 4.06 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.29%، قيمة الاختبار 8.15 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3% " يساوي 3.68 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.55%، قيمة الاختبار 5.37، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.85، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 76.97%، قيمة الاختبار 9.73، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

من نتائج التحليل يتبين أن جميع أفراد العينة مجمعون على مراعاة تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لنسبة الرافعة المالية، كما انه تتوفر متطلبات نسبة السيولة وأسس مراقبتها، وبذلك يمكن قبول الفرضية الرابعة القائلة "يتم مراعاة تطبيق نسبة الرافعة المالية وتوفير متطلبات نسبة السيولة وأسس مراقبتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني"، وتتوافق هذه الدراسة مع (سلمي، 2015م) والتي أظهرت أنه يتم تطبيق نسبة الرافعة المالية ونسبة السيولة حيث أن متوسط نسبة كل من الرافعة المالية وتغطية السيولة والتمويل المستقر تفوق النسبة المقررة وفق تلك المقررات، واختلفت مع دراسة (حياة، 2013م) حيث انه كان من نتائجها ان اتفاق بازل III سيكون له آثار سلبية على النظام المصرفي الجزائري وذلك بسبب انخفاض القيمة السوقية لأسهم البنوك نتيجة زيادة العرض لتلبية المتطلبات الإضافية لرأس المال، كما أن المنظومة المصرفية الجزائرية سجلت تأخراً كبيراً في الالتزام ببازل I و II، غير أن نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي كبيرة وهي في البنوك العامة اكبر من العمومية.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

الفصل السادس النتائج والتوصيات

7.1 النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية الواردة في هذه الدراسة نورد فيما يلي أهم النتائج التي ترتبت عليها:

- 1- يتوفر في الجهاز المصرفي الفلسطيني المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وما طرأ عليها من تطورات وبذلك فإن البنوك عينة الدراسة والعاملة في الجهاز المصرفي لفلسطيني تمتلك رأس مال لمقابلة الخسائر الناتجة عن المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل)، بالإضافة إلى قيام البنوك بتكوين مخصصات كافية لمقابلة الهبوط في قيمة الأصول.
- 2- يتوفر لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها، كما يوجد قسم متخصص بإدارة المخاطر إلى جانب توفر نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والتفتيش للعمليات المرتبطة بالمخاطر (التشغيل، الائتمان، السوق).
- 3- تعمل سلطة النقد على تطبيق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق، حيث تلتزم البنوك المحلية والعاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بالإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال وفقاً لما ورد في مقررات اتفاقية بازل وتطوراتها.
- 4- يطبق الجهاز المصرفي الفلسطيني نسبة الرافعة المالية وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها، حيث أن نسبة الرافعة المالية للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني تفوق النسبة المقررة وهي 3% وفق مقررات لجنة بازل.
- 5- تتوفر متطلبات تطبيق نسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل وتطوراتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث أن نسبة تغطية السيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل تفوق النسبة المقررة وفق تلك المقررات وهي 10%، كما أن الموجودات السائلة ذات الجودة العالية والمتوفرة لدى معظم المصارف تمكنها من الصمود لمدة 30 يوماً خلال حدوث أي من المخاطر المحتملة، كما يتوفر لديها المرونة اللازمة لفترات زمنية متوسطة وطويلة الأجل لمواجهة أية تغيرات في التركيبة الأساسية للموجودات والمطلوبات.

7.2 التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي أهم التوصيات التي تمخضت عن الدراسة:

- 1- ضرورة مضي سلطة النقد الفلسطينية قدما نحو تطبيق مقررات لجنة بازل وما يطرأ عليها من تطورات وذلك للنهوض بالجهاز المصرفي الفلسطيني وبما يحقق متطلبات مسايرة النظام المصرفي العالمي.
- 2- ضرورة بذل المزيد من الجهود لمواكبة الجهود الدولية نحو تطوير معايير احتساب كفاية رأس المال، وإدارة المخاطر والالتزام بمقررات بازل III ، بالإضافة إلى اختيار نموذج التصنيف الداخلي للمخاطر الذي يتلاءم مع طبيعة الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- 3- ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بإصدار التعاميم والضوابط التي تحقق متطلبات تطبيق معايير بازل III فيما يتعلق بالمخاطر والرقابة على أسس كفاية رأس المال.
- 4- ضرورة العمل على تنمية القدرات المهنية والفنية للموظفين العاملين في البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال عقد دورات تدريبية مستمرة والتي من شأنها العمل على رفع كفاءة الموظفين والنهوض بأدائهم.
- 5- ضرورة متابعة سلطة النقد الفلسطينية لمراحل وخطوات تنفيذ مقررات بازل III والتي بدأ العمل بها عام 2013م ويستمر تنفيذها حتى نهاية عام 2019م.
- 6- ضرورة قيام المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني بالإحتفاظ برأس مال احتياطي بنسبة 2.5% من رأس المال الأساسي وذلك للتحوط من الأزمات المستقبلية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية:

آدم، جعفر والمولي، ابراهيم. (2015م). معيار كفاية رأس المال حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 16(1)، 92-111.

بوحضر، رقية ولعرابة، مولود. (2010م). واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II، مجلة الإقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، 23(2)، 44-46.

بوزيان، محمد وآخرون. (2011م، 19-21 ديسمبر)، البنوك الإسلامية والمعايير الإحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر.

الجرجاي، زياد. (2010م). القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، ط2، فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.

جهاد، حفيان. (2012م). إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استنبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة في بولاية ورقلة خلال سنة 2012م، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

الحاج، بانقا وآخرون. (2012م). تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل II) المكيف فقهيًا وأثره على السلامة المصرفية، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، 12(5)، 1-26.

حسينة، حفيظ. (2014م). تحسين فاعلية النظام البنكي الجزائري في ظل مقررات لجنة بازل دراسة حالة بنك الخليج الجزائري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

حشاد، نبيل. (2004م). دليلك الى بازل II (المضمون، الأهمية، الأبعاد)، (ج1)، بيروت: اتحاد المصارف العربية.

الحمداني، موفق (2006م): مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر. حياة، نجار. (2013م). اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 13(13)، 273-298.

خديجة، رومان وطالب، نريمان.(2014م).إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل III دراسة حالة ولاية سعيدة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الطاهر مولاي، الجزائر.

رشيد، ادريس وبحري، سفيان. (2013م). مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، جامعة الجزائر.

زرقون، محمد وطبيي، حمزة.(2005م)، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل II، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر.

الزعابي، تهناني ومحمود، محمد. (2008م). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

زيد، أيمن.(2013م).إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة المسيلة،الجزائر.

زيدان، إيهاب. (2012م). مدى تطبيق معايير بازل II على قطاع المصارف الخاصة في سوريا، (رسالة دكتوراة غير منشورة) ، جامعة دمشق، سوريا.

سارة، بركات.(2015م). دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية بجامعة بسكرة في الجزائر، (17)،92-115.

سعاد، فاسي. (2015م).متطلبات إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية للتوافق مع لجنة بازل، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة أكلي محند أو الحاج، الجزائر-البويرة.

سلطة النقد الفلسطينية(2016). نظرة عامة.تاريخ الإطلاع: 15أغسطس2017م، الرابط:

www.pma.ps

سلمي، ريم. (2015م). مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III، (رسالة ماجستير غير منشورة) ،الجامعة الإسلامية- غزة.

صالح، مفتاح وفاطمة، رحال.(2013م، 09-10 سبتمبر). تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، اسطنبول، تركيا.

صندوق النقد العربي. (2012م). الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012م، اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

صندوق النقد العربي.(2004م). إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

عبد القادر، بريش وغراية، زهير.(2015م). مقررات بازل III ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، (1)، 97-100.

عبد الكريم، نصر وأبو صلاح، مصطفى.(2007م، 05 يوليو). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية.

عبيدات، ذوقان وآخرون.(2001م). البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

عياش، زبير.(2013م). اتفاقية بازل III كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية بجامعة محمد خيضر بسكرة، (30)، 447-464.

غانية، هيفاء. (2015م). إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل II و III، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

فاطمة، رحال وبلورغي، نادية.(2011م). واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل III مصرف الراجحي الإسلامي نموذجاً، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية.

قارون، أحمد.(2013م). مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة فرحات عباس- سطيف 1.

قاسيمي، آسيا وفيلالي، حمزة. (2011م، 12-13 ديسمبر). المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول بعنوان إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، الجزائر.

كاظم، حسين وداغر، منذر. (2012م). القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية-بازل II، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية بجامعة البصرة، 2(9)، 167-193.

كلاب، ميساء.(2007م). دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الإسلامية-غزة.

أبو كمال ، ميرفت.(2007م).الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية"بازل II" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، غزة.

كوكش،فلاح.(2012م). أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية،الأردن.

محمد، رسلان.(2012م). الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأزهر بغزة،14(2)،281-310.

محمد،سامي. (2001م). بازل ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة بنها، مصر.

مصباح، أحمد.(2012م). إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الإسلامية- غزة.

معهد الدراسات المصرفية.(2012م). اتفاقية بازل I وII، نشرة توعوية، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد4، الكويت.

معهد الدراسات المصرفية.(2012م). اتفاقية بازل III، نشرة توعوية، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد5، الكويت.

مقدم، طراد.(2016م). أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري،(رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة العربي التبسي.

مكرم،صادر.(1989م). متطلبات اتفاقية بازل الجديدة لكفاية الرساميل بالنسبة للمصارف العربية، مجلة المصارف العربية، 107(9)، 210-132.

نجار،حياة.(2014م).إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة فرحات عباس ،سطيف1،الجزائر.

يونس، مونة.(2015م). تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008م-2013م، (رسالة ماجستير غير منشورة) ،جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

- Abdullah, M., Shahimi, S., & Ghafar Ismail, A. (2011). Operational risk in Islamic banks: examination of issues. *Qualitative Research in Financial Markets*, 3 (2), 131-151.
- Al-Fawwaz, T. M., & Alrgaibat, G. A. (2015). Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-2013. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 5 (1), 179-189
- Azadinamin, A. (2012). Basel III. *Unpublished manuscript, Department of Finance, Swiss Management Center (SMC) University, Zurich, Switzerland.*
- Basel Committee. (2010). Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. *Basel Committee on Banking Supervision, Basel.*
- Comitato di Basilea per la vigilanza bancaria. (2004). *International convergence of capital measurement and capital standards: a revised framework.* Bank for International Settlements.
- Moody's K.M.V,(2004) "The Benefits of Basel II and the Path to Improve Financial".
- Sarkany, Z., (2011), *The New Basel III Ruls And Resent Market Developments* , Queen Mary University of London,Lincoln's, Inn Fields,Mile End Rd,United Kingdom, London.
- Siskos, V., (2014), *Was Basel III Necessary and Will It Bring about. Prudent Risk.Management in Banking ?*,SMCUniversity,swiss Management center, Transknowlogy campus.
- Spina, (2013), *Banking Regulation and Basel III*, *Federal Reserve Bank of Dallas*, American Economic Association, University of Phoenix.
- Sultan,Rm(2014), *Operational Risk in the Light of Basel II Requirements: A Study of Its Nature and Management in the Case of Banks Operating in Palestine*,Journal Of Banking And Financial Research,Palestine Banking Institute.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1): الإستبانة



الجامعة الإسلامية _ غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

الأخ الكريم، الأخت الكريمة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،
تهدف هذه الاستبانة للحصول على المعلومات الضرورية للوصول إلى النتائج الحقيقية
لبحث رسالة ماجستير بعنوان "واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل
وتطوراتها"
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل
وتطوراتها والكشف عن مدى تأثير هذه الاتفاقيات على القطاع المصرفي الفلسطيني والتعرف
على المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع.
إن اجابتك على هذه الاستبانة تعتبر أساساً لإكمال الدراسة لذا يرجى التكرم بالإجابة
عليها بعناية ودقة، لما يترتب على الإجابة من تأثير على النتائج.
إن الباحث يشكركم على حسن تعاونكم مؤكداً لكم بأن بيانات هذه الاستبانة ستستخدم في
أغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،،،

الباحث: حمدي محمد مصبح

أرجو وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة

1. المؤهل العلمي

<input type="checkbox"/> دبلوم	<input type="checkbox"/> ماجستير فأعلى
<input type="checkbox"/> بكالوريوس	

2. التخصص

<input type="checkbox"/> محاسبة	<input type="checkbox"/> علوم مالية ومصرفية
<input type="checkbox"/> إدارة اعمال	<input type="checkbox"/> أخرى

3. المسمى الوظيفي

<input type="checkbox"/> مدير عام	<input type="checkbox"/> نائب مدير عام
<input type="checkbox"/> مدير دائرة	<input type="checkbox"/> نائب مدير دائرة
<input type="checkbox"/> رئيس قسم	<input type="checkbox"/> مفتش/ مراقب فرع
<input type="checkbox"/> أخرى.....	

4. الجنس

<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> انثى
------------------------------	-------------------------------

5. سنوات الخبرة

<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات	<input type="checkbox"/> من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
<input type="checkbox"/> من 5 إلى أقل من 10 سنوات	<input type="checkbox"/> 15 سنة فأكثر

م	السؤال	اوافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: مدى توفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال في الجهاز المصرفي الفلسطيني						
1	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لكفاية رأس المال					
2	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لمستوى كفاية رأس المال اللازم للتحوط من المخاطر الائتمانية					
3	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها والمتعلقة بتكوين رأس المال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل.					
4	يلتزم البنك بمقررات لجنة بازل وتطوراتها والمتعلقة بتكوين رأس مال لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر السوق.					
5	تراعي إدارة البنك تكوين المخصصات الكافية لمقابلة الهبوط في قيمة الأصول.					
7	تراعي إدارة البنك توجيه الاستثمارات نحو أصول ذات مخاطر يمكن السيطرة عليها.					
8	يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس مخاطر الائتمان، ويلتزم باستمرارية الثبات في التطبيق.					
9	يطبق البنك أحد الأساليب الواردة في اتفاقية بازل بشأن قياس المخاطر التشغيلية.					
10	يقوم البنك بعمل تصنيف للديون ووضع اوزان ترجيحية حسب درجة مخاطرها وفق ما ورد في اتفاقية بازل.					
المحور الثاني: مدى تطبيق سياسات رقابية لتعزيز وتغطية المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي الفلسطيني						
1	يتوفر لدى الهيكل التنظيمي للبنك قسم متخصص بإدارة المخاطر.					
2	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بمخاطر التشغيل.					
3	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز					

م	السؤال	وافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
	عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بمخاطر السوق.					
4	يتوفر لدى البنك نظام رقابة داخلية وخارجية يعزز عمليات الرقابة والمتابعة للعمليات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية.					
5	ترفع الإدارة العليا تقارير دورية سنوية إلى الهيئة العامة للمساهمين حول كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق.					
8	يمتلك البنك نظم داخلية سليمة لتقييم ملاءة رأس المال وفقاً لحجم المخاطر التي يواجهها.					
9	يحتفظ البنك بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى لمعيار ملاءة رأس المال.					
10	يقوم البنك بتقويم التقييمات والاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال ومدى وفاء البنك بمتطلبات رأس المال الرقابية.					
11	يمتلك البنك سياسات محددة وواضحة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال.					
12	يمتلك البنك أنظمة رقابة داخلية محددة وواضحة لتقييم كفاية رأس المال والاحتياطيات.					
13	يتوفر لدى البنك سياسة داخلية مكتوبة ومحددة لإدارة المخاطر.					
14	يقوم البنك بعمل دورات تثقيفية للعاملين في مجال ادارة المخاطر.					
15	يتم اختيار أنسب وسيلة لإدارة المخاطر التي تواجه البنك حسب درجة الأمان والتكلفة اللازمة.					
16	يمتلك البنك رقابة فعلية من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا على إدارة المخاطر.					
17	يوجد تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك.					
18	تقوم البنوك بإعداد تقارير لسلطة النقد حول المؤشرات					

م	السؤال	اوافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
	المالية المتعلقة بالمخاطر.					
المحور الثالث: مدى تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق						
1	يقوم البنك بالإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال وفقاً لما ورد في مقررات اتفاقية بازل وتطوراتها.					
2	حماية حقوق الملكية والمعلومات عن العملاء أمر مطبق بوجه عام.					
3	يملك مراقبي سلطة النقد الفلسطينية خبرات وتقنيات متطورة لمتابعة تطبيق البنوك الفلسطينية لمتطلبات الإفصاح المطلوبة وفق مقررات بازل وتطوراتها.					
4	تطلب السلطة الرقابية من البنوك الإفصاح عن الطرق والأساليب التي تطبقها لتقدير المخاطر واحتساب كفاية رأس المال.					
5	يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن رأس المال (هيكل كفاية رأس المال) والتعرض للمخاطر وتقييمها (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل)					
6	يفصح البنك في القوائم المالية المنشورة عن هيكل وحجم أمواله الخاصة.					
7	يتم الإفصاح في القوائم المالية المنشورة عن عمليات تقييم المخاطر والاستراتيجيات وادارتها وتسييرها.					
8	تلتزم البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقاً لظروف الأسواق.					
9	يتيح البنك للمشاركين في السوق المعلومات التي تسهم في تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك.					
10	يتوفر لدى البنك نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الاطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.					
11	يقوم البنك بالإفصاح عن مخاطر التشغيل مع تحديد الأساليب المتبعة لقياسها وإدارتها					

م	السؤال	اوافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
12	يقوم البنك بالإفصاح عن تقارير السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم الأصول والتزامات المصرف.					
13	يقوم المصرف بالإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بمعيار الرفع المالي.					
14	يمتلك البنك نظام رقابة يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل وذلك من أجل.					
15	تقوم سلطة النقد بإلزام البنوك بمعدلات كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالمياً إذا اقتضت الضرورة ذلك.					
المحور الرابع: آفاق تطبيق بازل III في الجهاز المصرفي الفلسطيني						
1	يطبق البنك معدل كفاية رأس المال بنسبة 10.5% أو أكثر.					
2	يعمل البنك على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3%.					
3	يحرص البنك على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل بنسبة لا تقل عن 100%					
4	يحرص البنك على الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة وطويلة الأجل بنسبة لا تقل عن 10%					
5	تمتلك البنوك في الجهاز المصرفي الفلسطيني القدرة على تطبيق معيار بازل 3 ولديها وقت كافٍ للتطبيق مع حلول 2023.					
6	تلتزم البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي بمعدل 4.5% على الأقل من الأصول					
7	يقوم البنك بتكوين احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول لمواجهة الصدمات المستقبلية					
8	تقوم البنوك بالاحتفاظ باحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي.					

م	السؤال	اوافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
9	يعمل البنك على رفع المستوى الاول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعد احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.					
10	يلتزم البنك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي من 2.5% إلى 4%.					

ملحق رقم (2): رسالة تسهيل المهمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي: 1150

الرقم: ج س غ / 35 / Ref:

التاريخ: 2017/08/02 Date:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لن يهمه الأمر

الموضوع/ تسهيل مهمة طالب ماجستير

تهديكم شئون البحث العلمي والدراسات العليا أعطر تحياتها، وترجو من سيادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالب/ حمدي محمد حمدي مصبح، برقم جامعي 120140289 في برنامج الماجستير بكلية التجارة تخصص المحاسبة والتمويل وذلك بهدف الحصول علي المعلومات التي تساعده في اعداد الرسالة وتطبيق أدوات الدراسة والتي بعنوان:

واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لإتفاقيات بازل وتطوراتها

The reality of the Application of the Palestinian Banking System of the Basel and Developments

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

عبد الرؤوف علي المناعمة



صورة إلى:-
❖ الملف.

ملحق رقم(3): قائمة بأسماء المحكمين

الجامعة	الأسم
الجامعة الإسلامية	د. حمدي زعرب
جامعة فلسطين	أ.د. علي شاهين
جامعة الأزهر	د. معين رجب
جامعة الأزهر	د. جبر الداعور
سلطة النقد الفلسطينية	د. سيف الدين عودة
سلطة النقد الفلسطينية	أ. أيمن عودة